



تقرير  
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية  
حول  
مشروع قانون رقم 78.12  
يقضي بتعديل وتميم القانون رقم 17.95  
المتعلق بشركات المساعدة

الولاية التشريعية 2006 - 2015  
السنة التشريعية 2014 - 2015  
دورة أبريل 2015

الأمانة العامة  
 مديرية التشريع والمراقبة  
 قسم اللجان

# ورقة تقنية

\* رئيس اللجنة: السيد محمد كريمين

\* مقرر اللجنة: السيد عبد الرحيم عتمون

الطاقم الإداري الذي قام بإعداد التقرير:

- السيد عبد الكريم أمزازي - السيدة بشرى زجي - السيد طارق رضوان

\* تاريخ إحالة مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة: 25 ماي 2015

\* تاريخ دراسة مشروع قانون رقم 78.12: 26 ماي و 4 و 8 يونيو 2015

\* عدد اجتماعات اللجنة: 3 اجتماعات

\* عدد اجتماعات اللجنة الفرعية: اجتماع واحد

\* عدد ساعات العمل: 5 ساعات ونصف

\* عدد التعديلات المقترحة من طرف اللجنة التقنية: 12 تعديلا

\* عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة: 12 تعديلا

\* المواد المعدلة:

المادة الأولى: المادة 9 ، المادة 41 ، المادة 58 ، المادة 97 ، المادة 121 ، المادة 280

المادة الثانية: المادة 58 مكررة مرتين ، المادة 97 مكررة ، المادة 97 مكررة مرتين ،

المادة 106 مكررة ، المادة 121 مكررة ، المادة 193 مكررة .

\* نتيجة التصويت على مشروع قانون رقم 78.12: وافقت اللجنة بالإجماع على مواد مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة ، وعلى المشروع قانون برمهه معدلا.

## محتوى التقرير

- \* ورقة تقنية
- \* تقديم عام
- \* مناقشة المواد
- \* مشروع القانون كما أحيل على اللجنة
- \* عرض السيد الوزير
- \* ملخص أشغال اللجنة الفرعية
- \* مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة معدلاً
- \* أوراق إثبات الحضور

## تقديم عام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة- كما وافق عليه مجلس النواب.-

تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعاتها المنعقدة على التوالي في 26 ماي و 4 و 8 يونيو 2015، برئاسة السيد محمد كريمين رئيس اللجنة وبحضور السيد محمد عبو الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، الذي قدم عرضاً أبرز من خلاله أن هذا المشروع قانون يندرج في إطار مخطط عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لسنة 2011، ويسعى إلى تحسين موقع المغرب كوجهة مفضلة للمستثمرين، وملائمة قانون شركات المساهمة مع تشريعات شركاء المغرب الاقتصاديين ومع القوانين المتعلقة ببورصة القيم والهيئة المغربية لسوق الرساميل، فضلاً عن تقوية الشفافية داخل هذه الشركات.

هذا، ويرتكز المشروع قانون حول ثلاث محاور رئيسية:

- 1- تعزيز حقوق المساهمين، من خلال تعزيز الحماية القانونية للمساهمين بدعم إخبارهم مسبقاً قبل انعقاد الجمعية العامة، وتبسيط

مساطر الاستدعاء، وتحث الشركات على استعمال الوسائل الإلكترونية، ومنح المساهمين حق الاطلاع على الاتفاques المقدمة المبرمة من طرف الشركة:

2- إصلاح نظام الاتفاques المبرمة من طرف الشركة من خلال تقديم المعلومات حول الاتفاques المرتبطة بالعمليات المعتادة، المبرمة وفق شروط عادلة إلى أعضاء مجلس الإدارة وإلى مراقب أو مراقب الحسابات وإلى المساهمين، وإلزامية نشر تقرير مراقب الحسابات حول الاتفاques المنصوص عليها في المادة 56، والإفصاح عن المعلومات الإضافية حول هذه الاتفاques ونشر المعلومات المتعلقة بها.

3- تحسين الحكامة في تسيير شركات المساهمة من خلال تكريس الطابع الاختياري لتعيين نائب رئيس مجلس الرقابة، وفرض إحداث لجنة تدقيق الحسابات على الشركات المقيدة أسهمها في البورصة، ومنح مجلس الإدارة الجماعية حق دعوة الجمعية العامة في إطار تقوية سلطاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة هذا المشروع قانون فرصة ثمن خلالها السادة المستشارون مختلف المقتضيات والإجراءات الجديدة المتضمنة به، والتي من شأنها تحسين مناخ الأعمال بالمغرب وذلك من خلال عمل اللجنة الوطنية المكونة من العديد من القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وملائمة قانون شركات المساهمة مع التشريعات الوطنية المتعلقة بالبورصة والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وتنمية الحكومة والشفافية داخل هذه الشركات.

وفي إطار مناقشة مواد مشروع القانون، تركزت المداخلات حول العديد من الملاحظات الشكلية التي من شأنها تحسين صياغة النص وتجويده، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية يعهد إليها بتقديم ودراسة التعديلات المقترحة على مواد هذا المشروع قانون.

وقد اجتمعت هذه اللجنة الفرعية المكونة من ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية طبقاً لمقتضيات المادة 58 من النظام الداخلي بتاريخ 8 يونيو 2015، وتداولت حول مجموعة من التعديلات المقترحة، بمعية أطر عن وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وذلك في إطار صياغة توافقية لاعضاءها ، وقد ساد أشغالها جو من التوافق بين مختلف مكوناتها.

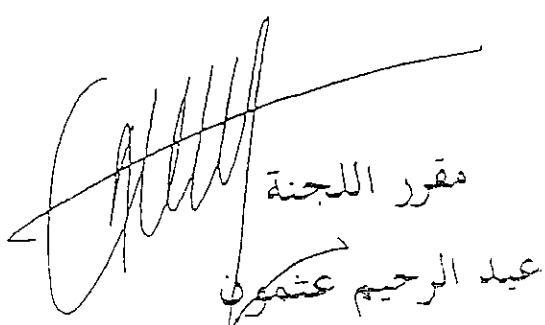
وقد تبنت اللجنة الفرعية مجموعة من التعديلات همت 12 مادة وهي:  
المادة الأولى:

المادة 9 ، المادة 41 ، المادة 58 ، المادة 97 ، المادة 121 ، المادة 280

المادة الثانية:

المادة 58 مكررة مرتين، المادة 97 مكررة، المادة 97 مكررة مرتين، المادة 106 مكررة، المادة 121 مكررة، المادة 193 مكررة.

وفي اجتماع اللجنة المنعقد يوم الاثنين 8 يونيو 2015، والمخصص للبت في التعديلات المقترحة من طرف اللجنة التقنية، وافقت اللجنة بالإجماع على مواد مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، وعلى المشروع قانون برمته معدلًا.



مقرر اللجنة  
عبد الرحيم عثماني

## مناقشة المواد

## مناقشة المواد

### المادة الأولى:

تغير وتمم على النحو التالي أحكام المواد 7 و 9 و 12 و 34 و 41 و 42 و 56 و 57 و 58 و 72 و 90 و 96 و 97 و 102 و 116 و 121 و 122 و 136 و 141 و 153 و 154 و 158 و 161 و 179 مكررة و 197 و 222 و 248 و 279 و 280 و 281 و 357 و 420 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتميمه بالقانون 20-05 من الظهير الشريف رقم 1429 الصادر في 17 جمادى الأولى 1429 (23 مايو 2008) وذلك كالتالي:

### المادة 7:

#### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى استبدال عبارة الشخصية المعنوية بعبارة الشخصية الاعتبارية ملائمة مع الفصل 6 من الدستور.

#### بدون مناقشة

### المادة 9:

#### تقديم:

يأتي هذا التعديل في إطار الملائمة مع القانون رقم 43-12 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل والقانون رقم 44-12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها.

### ملخص المناقشة:

أثيرت ملاحظة شكلية تتعلق بضرورة احترام علامات الترقيم في البند الأخير من المادة.

### جواب السيد الوزير:

استحسن السيد الوزير هذه الملاحظة، مشيرا إلى ضرورة أخذها بعين الاعتبار عند وضع التعديلات.

### المادة 12:

#### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى خلق انسجام وتقريب بين القانون رقم 17-95 المتعلق بشركات المساهمة والمادة 3 من التوجيهية الأوروبية الثانية رقم 77/91/CEE( التي تقدم معلومات حول الحقوق المرتبطة بمختلف فئات الأسهم.

وسيساهم هذا التعديل في ضمان إخبار جيد لفائدة المساهمين والأغيراء، خصوصا عندما تقوم الشركة باكتتاب أسهم تتمتع بخصوصيات يمكن أن يكون لها تأثير على سير الجمعيات العامة (أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، أو أسهم ذات حق تصويت مضاعف، إلخ...).

### بدون مناقشة

### المادة 34:

#### تقديم:

يرمي هذا التعديل إلى تسهيل الإجراءات الإدارية، وذلك عبر تبسيط مسطرة سحب أموال الاكتتابات النقدية عندما يقوم وكيل مفوض عن

مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بسحب أموال الاكتتابات النقدية مقابل تسليم أي شهادة تثبت تقيد الشركة في السجل التجاري (نشرة التبليغ بالأرقام التعريفية المسلمة من طرف المراكز الجهوية للاستثمار)."bulletin de notification"

#### ملخص المناقشة:

تم التساؤل عن المقصود بعبارة "الإدارة المختصة" المنصوص عليه في هذه المادة، وفيما إذا كانت كتابة ضبط المحكمة.

#### جواب السيد الوزير:

أوضح السيد الوزير أن المقصود بالإدارة المختصة هي المراكز الجهوية للاستثمار.

#### المادة 41:

#### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى استبدال عبارة الشخصية المعنوية بعبارة الشخصية الاعتبارية ملاءمة مع الفصل 6 من الدستور.

#### ملخص المناقشة:

أوضح أحد المتدخلين أنه تم إغفال ذكر المتصرفين كأشخاص طبيعيين والاقتصار فقط على ذكر المتصرفين كأشخاص اعتباريين.

#### جواب السيد الوزير:

أفاد السيد الوزير أن عبارة أشخاص طبيعيين، سقطت سهوا وأن المراد في هذه المادة هو المتصرفين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين.

المادة 42:

تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى استبدال عبارة الشخصية المعنوية بعبارة الشخصية الاعتبارية ملائمة مع الفصل 6 من الدستور.

بدون مناقشة

المادة 56:

تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى تعويض "مدیرها العامين" بمديرها العام نظراً لكون الشركة لا يمكنها أن توفر على أكثر من مدير عام. كما تم التنصيص على إمكانية توفر الشركة على مدير عام منتدب أو مديرين عامين منتدبين حسب الحالة.

بدون مناقشة

المادة 57:

تقديم:

يرمي هذا التعديل إلى تفادي تضارب المصالح وضمان شفافية أكبر داخل شركات المساهمة، وذلك بالتنصيص على تبليغ هذه الاتفاques إلى رئيس مجلس الإدارة من طرف المعني وكذا تبليغ قائمة هذه الاتفاques من قبل الرئيس إلى أعضاء مجلس الإدارة وإلى مراقب أو مراقب الحسابات في غضون ستين يوماً التي تلي اختتام السنة المالية.

بدون مناقشة

**المادة 58:****تقديم:**

يرمي هذا التعديل الذي بهم نشر تقرير مراقب الحسابات حول الاتفاقيات المقننة بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب إلى ضمان شفافية أكبر داخل شركات المساهمة لاسيما وأن هذه الاتفاقيات تم بين الشركة والمسيرين أو أحد المساهمين فيها الذي يملك أكثر من 5% من رأس المال أو من حق التصويت.

وللإشارة فإن هذا التعديل يتماشى مع المبادئ الواردة في الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات والمؤسسات العامة.

**ملخص المناقشة:**

أثار أحد المتدخلين ملاحظة شكلية تتعلق بضرورة احترام علامات الترقيم في الفقرة الثالثة من هذه المادة، بوضع فاصلة وحرف "الواو" قبل كلمة "يحدد".

**المادة 72:****تقديم:**

يأتي هذا التعديل في إطار ملائمة قانون شركات المساهمة مع القانون رقم 44-12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها الذي نسخ المواد 153 و 154 و 156 من القانون المتعلق بشركات المساهمة.

**بدون مناقشة**

**المادة 90:****تقديم:**

يهدف هذا التعديل إلى إلغاء إلزامية تعيين نائب رئيس مجلس الرقابة لأن هذا التعيين يثقل سير عمل مجلس الرقابة ويخلق الخلط بين مسؤولية الرئيس ونائب الرئيس، كما أنه يشكل عبئاً مادياً إضافياً بالنسبة للشركات.

كما تمت إضافة فقرة تسمح بتعويض رئيس مجلس الرقابة في حالة وفاته أو حصول عائق له.

**ملخص المناقشة:**

تمت الإشارة إلى ضرورة إعادة صياغة هذه المادة لما تتضمنه من ركاكة في التعبير، والتساؤل عن السبب في منح الإمكانيّة فقط لمجلس الرقابة لانتداب أحد الأعضاء للقيام بمهام الرئيس في حالة حصول عائق مؤقت له أو في حالة وفاته، لما قد يفهم منه وقوع فراغ في حالة ما إذا لم يقم مجلس الرقابة بهذا الانتداب.

**جواب السيد الوزير:**

أوضح السيد الوزير أنه تم التنصيص على الامكانية فقط، لأنّه قد يتم تعيين لجنة تنتدب للقيام بمهام التسيير.

**المادة 96:****تقديم:**

بني هذا التعديل على نفس المبررات المعتمدة في المادة 57. بحيث يرمي إلى تفادي تضارب المصالح وضمان شفافية أكبر داخل شركات المساهمة، وذلك بالتنصيص على تبليغ هذه الاتفاques إلى رئيس مجلس

الرقابة من طرف المعني وكذا تبليغ قائمة هذه الاتفاques من قبل الرئيس إلى أعضاء مجلس الرقابة وإلى مراقب أو مراقب الحسابات في غضون الستين يوما التي تلي اختتام السنة المالية.

### بدون مناقشة

#### المادة 97:

##### تقديم:

يُبيِّنَ هذا التعديل على نفس المبررات المعتمد عليها في المادة 58. وهكذا يرمي هذا التعديل الذي بهم نشر تقرير مراقب الحسابات حول الاتفاقيات المقننة بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب إلى ضمان شفافية أكبر داخل شركات المساهمة، لاسيما وأن هذه الاتفاقيات تم بين الشركة والمسيرين أو أحد المساهمين فيها الذي يملك أكثر من 5% من رأس المال أو من حق التصويت.

كما تمت إضافة الإحالة على مرسوم لتحديد مضمون تقرير مراقب الحسابات على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة لشركات المساهمة ذات مجلس إداري (الفقرة الثالثة من المادة 58).

وللإشارة فإن هذا التعديل يتماشى مع المبادئ الواردة في الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات والمؤسسات العامة.

##### ملخص المناقشة:

أثار أحد السادة المستشارون ملاحظة شكلية تتعلق بضرورة احترام علامات الترقيم في الفقرة الأولى والفقرة الرابعة من هذه المادة، بوضع فاصلة وحرف "الواو" قبل عبارة "إذا تعلق الأمر" في الفقرة الأولى وقبل كلمة "يحدد" في الفقرة الرابعة.

كما تمت الإشارة الى ضرورة إعادة الصياغة في بداية الفقرة الثالثة لما تتضمنه من ركاكة في التعبير من خلال اعتماد مصطلح "حينما يواصل".

### المادة 102:

#### تقديم:

بُنيَ هذا التعديل على نفس المبررات المعتمد عليها في المادة 72. بحيث يأتي في إطار ملائمة قانون شركات المساهمة مع القانون رقم 44-12 المتعلق بدعة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها الذي نسخ المواد 153 و 154 و 156 من القانون المتعلق بشركات المساهمة.

#### بدون مناقشة

### المادة 116:

#### تقديم:

يقترح في هذا التعديل منح مجلس الإدارة الجماعية الحق في دعوة الجمعية العامة للانعقاد شأنه شأن مجلس الإدارة. فمجلس إدارة الجماعية هو الذي يقوم بالتسهير اليومي للشركة، يعد القوائم الترتكيبية، وتقرير التسيير... ويسير هذا الإصلاح، في اتجاه تقوية سلطات مجلس إدارة الجماعية ويتماشى مع قوانين معظم الدول التي تعرف نظاما ثانيا في التسيير.

#### بدون مناقشة

**المادة 121:****تقديم:**

يهدف هذا التعديل الى خلق انسجام وتقاسب بين القانون رقم 17-95 المتعلق بشركات المساهمة والمادة 5 من التوجيهية الأوروبية رقم (2007/36/CE) المتعلقة بحقوق المساهمين في الشركات المقيدة أسمها في بورصة القيم.

ويسعى هذا التعديل الى تقوية إخبار المساهمين، وذلك من أجل تمكينهم من ممارسة أفضل لحقوقهم مع العمل على تقريب القانون رقم 17.95 من المعايير المعتمد بها دوليا.

**ملخص المناقشة:**

تمت المطالبة بضرورة تصحيح الإحالة على الفقرة الأولى الواردة في الفقرة الثالثة، لأن البيانات المشار إليها في الإعلان عن انعقاد الجمعية متضمنة في الفقرة الثانية وليس الفقرة الأولى.

كما تم الاستفسار عن المقصود بعبارة "على أبعد تقدير".

**المادة 122:****تقديم:**

يمكن هذا الإجراء من التخفيف من التكاليف التي تتحملها الشركة (تكلفة نشر الإعلان عن انعقاد الجمعية العامة وتكلفة توجيه الاستدعاء للمساهمين) وذلك من أجل تبسيط مساطر دعوة الجمعيات للانعقاد.

**بدون مناقشة**

## المادة 136:

### تقديم:

تستمد مقتضيات هذا التعديل من المادة 14 من التوجيهية الأوروبية رقم 2007/36/CE المذكورة أعلاه والتي تنص على إخبار جيد للمساهمين بعد انعقاد الجمعية العامة بالنسبة لنتائج التصويت.

يمكن هذا التعديل أساساً المساهمين الصغار من إنجاز المراقبة، عند الإقتضاء والسعى جاهداً على إحترام حقوقهم.

### بدون مناقشة

## المادة 141:

### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى منح المساهمين حق الإطلاع على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 56 الخاضعة لترخيص مجلس الإدارة والتي أبرمتها الشركة وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة العادية، مما من شأنه تعزيز إخبار هؤلاء المساهمين.

### بدون مناقشة

## المادة 158:

### تقديم:

يرمي هذا الإجراء إلى التخفيف من أعباء إيداع القوائم الترکيبية التي تتحملها المحاكم التجارية مع تشجيع الشركات على استعمال الوسائل الالكترونية الحديثة.

كما تم تمديد أجل إيداع القوائم الترکيبية من ثلاثة إلى ستين يوماً.

**ملخص المناقشة:**

استحسن أحد المتدخلين اعتماد الطريقة الالكترونية في إيداع القوائم الترکيبية في إطار الاستعمال الحديث للتكنولوجيا المتقدمة، مستفسرا في السياق ذاته عما إذا كان النص التنظيمي الذي يحدد شروط هذه الطريقة الالكترونية جاهزا، وماهية المقتضيات التي جاء بها.

**حواب السيد الوزير:**

أوضح السيد الوزير أنه يتم العمل على إحداث المقاولة بالطريقة الالكترونية في إطار حماية المقتضيات الشخصية والخاصة بالشركة، وأنه من الضروري إخراج هذا النص التنظيمي حتى لا يبقى مشروع القانون حبرا على ورق.

وأفاد أن مسودة النص التنظيمي في طور الإعداد.

**المادة 161:****تقديم:**

لضمان فعالية ممارسة مراقبى الحسابات لمهامهم عزز مشروع القانون نظام التنافي المنصوص عليه، خصوصا وأن القانون الحالى يعاني من عدة ثغرات على هذا المستوى والذى يتجلى في الطابع المحدود للمقتضيات المتعلقة بالتنافي والتي تمنع في الفقرة 3 مراقبى الحسابات من ممارسة أي مهام غير تلك المنصوص عليها في هذا القانون.

ومن أجل تجاوز هذا النص، حصرت الفقرة 3 من مشروع القانون حالة التنافي في مزاولته لفائدة الشركة أو الشركات التابعة لها ووظائف قد تمكنه من اتخاذ قرارات بشأن وثائق أو تقييمات أو مواقف ساهم في

إعدادها أو تجعله في وضع يمثل معه الشركة أو الشركات التابعة لها ويقوم بتوظيف المستخدمين.

### بدون مناقشة

#### المادة 179 مكررة:

##### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى ضمان الاستبدال السريع لمراقب الحسابات عند استقالته عندما لا تكون هناك إمكانية استدعاء جمعية عامة بصفة استعجالية.

ويمكن هذا التعديل الوقاية من كل الصعوبات التي قد تؤثر على سير الشركات المعنية.

### بدون مناقشة

#### المادة 197 :

##### تقديم:

يبعد هذا التعديل بالنظر إلى أن الأجل المخول للمساهمين القدامى لممارسة حقهم في الاكتتاب والمتمثل في عشرين يوما يحتسب ابتداء من تاريخ افتتاح الاكتتاب وليس قبل هذا التاريخ كما هو مشار إليه في النص الأصلي.

### بدون مناقشة

#### المادة 222 :

##### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى تقوية إخبار المساهمين حول عمليات الانفصال والإدماج التي تهم الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم

عندما تكون طرفا في إحدى هذه العمليات وذلك بدعم إخبارهم مسبقا قبل انعقاد الجمعية العامة المدعوة للمصادقة على هذه العمليات. كما تؤشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل على بيان المعلومات مما يضمن مراقبة هذه العمليات من طرف هذه الهيئة.

### بدون مناقشة

#### المادة 248:

##### تقديم:

يرمي هذا التعديل إلى إلغاء إلزامية إبقاء السهم العيني إسميا لمدة سنتين مواليتين لتقيد الشركة بالسجل التجاري أو لتحقيق الزيادة في رأس المال حيث أن مقتضيات المادة 248 تخلق صعوبات على المستوى التطبيقي بالنسبة للشركات المقيدة أسمها في بورصة القيم على اعتبار أن هذه الأخيرة تبني شكل الأسماء لحامليها.

##### ملخص المناقشة:

اقتراح أحد المتدخلين تغيير كلمة "مواليتين" واستبدالها بكلمة "متاليتين".

#### المادة 279:

##### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى إسناد مهمة تحديد نسبة الأسماء التي يمكن أن تمتلكها الشركة إلى نص تنظيمي، حيث أن سقف الامتلاك الذاتي المرخص والمحدد في 10% في القانون الحالي مرتفع ويمكنه أن يلحق ضررا بالمساهمين الصغار.

ويبرر التعديل الثاني المتعلق بحق التصويت أو الحصول على أرباح الأسهم التي تملكها الشركة تكون أن هذه الأخيرة لا يمكنها الحصول على أرباح الأسهم التي تملكها أو أن تمتلك حق التصويت.

### بدون مناقشة

#### المادة 280:

##### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى التقليل من الأجل القانوني لتفويت الأسهم التي تملكها الشركة من سنة إلى 6 أشهر وذلك من أجل الحث على تفويت الأسهم أو إلغائها داخل أجل قصير قصد تفادي استعمالها في غايات غير قانونية.

### ملخص المناقشة:

أثيرت ملاحظة شكلية تتعلق بضرورة احترام علامات الترقيم بوضع فاصلتين قبل وبعد عبارة "فضلاً عن ذلك".

#### المادة 281:

##### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى تحسين صياغة المادة 281 حيث أن مصطلح تنظيم السوق الوارد في هذه المادة يطرح عدة إشكاليات مرتبطة بالطابع الغامض والمحدود مما هو مقصود بـ "تسوية السوق". ولهذا تم اقتراح أن يتم تعويض مصطلح تنظيم السوق بأسباب شراء الشركة لأسهمها وال المتعلقة بتيسير سيولة سوق هذه الأسهم، وكذا تفويتها لمستخدمي أو مسيري الشركة.

### بدون مناقشة

### المادة 357:

#### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى ملائمة الصيغة العربية مع الصيغة الفرنسية. حيث أن التعديل شمل الصيغة العربية فقط. بدون مناقشة

### المادة 420:

#### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى منح أجل إضافي مدته شهرين لإيداع القوائم التركيبية تؤدي عن هذا الإيداع غرامة بمبلغ 5000 درهم لدى الخزينة العامة طبقاً لمدونة تحصيل الديون العمومية بناء على سند تنفيذي صادر عن رئيس المحكمة المختصة.

وقد أدخلت هذه الفقرة مسيرة سهلة التطبيق في حالة التأخير في إيداع القوائم التركيبية وغير مكلفة مادياً وأكثر فعالية من العقوبة الجنائية.

غير أنه في حالة عدم التسوية داخل أجل شهرين، تطبق العقوبة الجزرية المنصوص عليها في الفقرة الأولى.

بدون مناقشة

### المادة الثانية:

يتم على النحو التالي القانون رقم 17.95 السالف الذكر بالمواد 58 مكررة و 58 مكررة مرتين و 97 مكررة و 97 مكررة مرتين و 106 مكررة و 121 مكررة و 155 مكررة و 193 مكررة و 226 مكررة :

**المادة 58 مكررة:****تقديم:**

يهدف هذا التعديل إلى تقوية الشفافية بخصوص الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاتفاقات المقننة، مما من شأنه أن يمكن مجلس الإدارة من الإطلاع على هذه الاتفاques قبل الترخيص لها.

**ملخص المناقشة:**

لوحظ أن هذا المشروع قانون يرتبط بالعديد من المؤسسات كبورصة القيم، وأن وزارة الاقتصاد والمالية بصدق وضع قوانين جديدة لهذه المؤسسات، وفي هذا السياق، تم الاستفسار عما إذا تم الأخذ بعين الاعتبار هذه القوانين عند إعداد هذا المشروع قانون.

**جواب السيد الوزير:**

أكد السيد الوزير أن إعداد هذا المشروع قانون تم بمشاركة وزارة الاقتصاد والمالية وبباقي المؤسسات الأخرى كالبورصة، حيث أعد من طرف لجنة موسعة تضم في عضويتها ممثلي كل من وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وزارة العدل والحرفيات، وزارة الشؤون العامة والحكامة، وزارة الاقتصاد والمالية، الهيئة المغربية لسوق الرساميل، المجلس الوطني للخبراء المحاسبين، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والجمعية الوطنية للشركات المغربية

**المادة 58 المكررة مرتين:****تقديم:**

يهدف هذا التعديل إلى تقوية الشفافية بخصوص الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاتفاقات المقننة وذلك عن طريق نشر هذه

المعلومات في مدة ثلاثة أيام من تاريخ مصادقة مجلس الإدارة على الاتفاques وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 420 (غرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم).

#### ملخص المناقشة:

تم التساؤل فيما إذا كان المسير ملزما بوضع الاتفاques المقتنة في التقرير السنوي والإدلاء بها للجمعية العامة.

كما اعتبر أن مدة 3 أيام كأجل أقصى لنشر العناصر المنصوص عليها في المادة 58 مكررة غير كافية خصوصا إذا صادفت أيام العطلة، وفي هذا السياق، تم التساؤل عن الهيئة الموكولة لها متابعة عدم النشر ومدى احترام مدة 3 أيام كحد أقصى لتطبيق العقوبات.

#### جواب السيد الوزير:

أفاد أن التقرير يتضمن جميع الاتفاques الموقعة ومضمونها، وأوضح أن الهيئة المغربية لسوق الرساميل هي التي تتبع النشر في مدة لا تتجاوز 3 أيام لتطبيق الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 420 في حالة المخالفة.

#### المادة 97 مكررة:

##### تقديم:

يهدف هذا التعديل إلى تقوية الشفافية بخصوص الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاتفاques المقتنة، مما من شأنه أن يمكن مجلس الرقابة من الإطلاع على هذه الاتفاques قبل الترخيص لها.

**ملخص المناقشة:**

اقتراح تفاديا للقرار تغيير عبارة "المنصوص عليها في المادة 95 السالفة الذكر" بعبارة "المنصوص عليها في نفس المادة" وذلك في إطار الملائمة مع المادة 58 مكررة.

**المادة 97 مكررة مرتين:****تقديم:**

يهدف هذا التعديل إلى تقوية الشفافية بخصوص الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاتفاques المقننة وذلك عن طريق نشر هذه المعلومات في مدة ثلاثة أيام من تاريخ مصادقة مجلس الرقابة على الاتفاques وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 420 (غرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم).

**ملخص المناقشة:**

أثيرت نفس الملاحظة المتعلقة بمدة 3 أيام كحد أقصى للنشر، باعتبارها مدة غير كافية، وفي هذا السياق اقترح الرفع منها إلى 5 أيام كاملة.

**المادة 106 مكررة:****تقديم:**

في إطار تحسين الحكامة في تسيير شركات المساهمة يقترح إضافة مادة جديدة (106 مكررة) التي تفرض على الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم إنشاء لجنة تدقيق الحسابات، مكلفة بمتابعة إعداد المعلومات الموجهة إلى المساهمين والجمهور والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وكذا متابعة فعالية أنظمة المراقبة الداخلية وتدقيق

الحسابات الداخلية والمراقبة القانونية لحسابات الشركة، وإذا اقتضى الحال، تسيير المخاطر المرتبطة بالشركة، وتعمل هذه اللجنة تحت مسؤولية مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة، وتساهم في تقوية الأمان المالي وذلك بفحص دقيق للمسائل المتعلقة بالمعلومات المالية ومراقبتها.

#### ملخص المناقشة:

تمت الإشارة إلى أهمية المقتضيات المنصوص عليها في تقوية الشفافية والحكامة بالنسبة للشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم، وفي هذا الإطار، تم التساؤل عن سبب تجاهل الشركات غير المقيدة أسهمها في بورصة القيم، مما يفرض ضرورة تشجيعها للدخول إلى البورصة، بدل وضع صعوبات وقيود لدخولها، خصوصا أنها غير مجبرة على تقييد أسهمها في البورصة.

كما أثيرت ملاحظة تتعلق بتكرار عبارة "التي تحدد تركيبتها من طرف المجلس المشار إليه أعلاه" في الفقرة الثالثة، وبالرثاكتة اللغوية في الفقرة الرابعة من خلال التنصيص على عبارة "يجب على أعضاء اللجنة التوفّر" وعبارة "الاتسام بالاستقلالية"، وفي هذا السياق، تم الاستفسار عن سبب ربط الاستقلالية بمعايير يضعها المجلس المذكور.

وتمت المطالبة بإعادة الصياغة على مستوى الفقرة الأخيرة من هذه المادة من خلال تكرار عبارة "أداء مهامها"

#### جواب السيد الوزير:

أوضح أن المعايير المعتمدة لتحقيق الاستقلالية يضعها مجلس الإدارة ويقوم بنشرها وفق الكيفيات التي تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

**المادة 121 مكررة:****تقديم:**

يهدف هذا التعديل إلى تقوية إخبار المساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة وذلك بغية تسهيل ممارسة حقوقهم. كما يسجل هذا التعديل في إطار تحديث قانون الشركات مدرجاً بذلك التكنولوجيات الحديثة للإخبار والتواصل.

**ملخص المناقشة:**

اقتراح أحد المتدخلين استبدال عبارة "الفترة المتواصلة" بعبارة "الفترة الممتدة، وتغيير عبارة "تبدأ على الأكثر" لتفادي الركاكة اللغوية.

**المادة 155 مكررة:****تقديم:**

يهدف هذا التعديل إلى إلزام الشركات التي تدعى الجمهور إلى الإكتتاب التوفر على موقع الكتروني وذلك لتقوية الإخبار لدى المساهمين كما يسجل هذا التعديل في إطار تحديث قانون الشركات مدرجاً بذلك التكنولوجيات الحديثة للإخبار والتواصل.

**بدون مناقشة****المادة 193 مكررة:****تقديم:**

ينص التعديل الأول على ضرورة تبليغ تقرير مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية إلى مراقب الحسابات 45 يوماً على الأقل قبل التاريخ المرتقب لانعقاد الجمعية العامة المدعوة للبث في الزيادة في رأس المال.

وذلك قصد القيام بدراسة عميقة لهذا التقرير وضمان مراقبة جيدة لهذه العملية.

كما يدخل التعديل الثاني في إطار تقوية الإخبار لدى المساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة.

#### ملخص المناقشة:

تمت إثارة نفس الملاحظة المتعلقة بالركاكة اللغوية من خلال استعمال عبارة "على الأكثـر" مما يستدعي إعادة الصياغة.

#### المادة 226 مكررة:

##### تقديم:

من أجل الملائمة مع ممارسات مراقبة عمليات الإدماج أو الانفصال المعمول بها دوليا، يقترح تطبيق أحكام مراقبة هذه العمليات المنصوص عليه في المواد 233 و 234 و 235 من هذا القانون بالنسبة لباقي أنواع الشركات وذلك ملء الفراغ الذي كان يعاني منه القانون المغربي.

#### بدون مناقشة

#### المادة الثالثة:

##### تقديم:

تنسخ أحكام الفقرة الثانية من المادة 31 كما تحدـف المادتين 153 و 154 من القانون رقم 95-17 المذكور أعلاه:

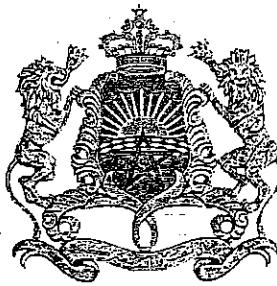
تم نسخ أحكام الفقرة الثانية من المادة 31 من القانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة، نظراً لكون القانون رقم 20-05 القاضي بتغيير وتميم القانون السالف الذكر قد حذف البند 1 من المادة السالفة الذكر (التصريح بمطابقة التأسيس للأحكام القانونية).

مشروع القانون كما أحيل  
على اللجنة

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب



مشروع القانون رقم 78.12  
يقضي بتعديل القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة

(كما وافق عليه مجلس النواب في 20 ماي 2015)

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

رشيد الطاير العلبي  
رئيس مجلس النواب

ଶ୍ରୀହରି ଗନ୍ଧ ଏକାମ୍ବି | ୩୫  
ଶ୍ରୀହରି ଏକାମ୍ବି | ୩୬

-2

ଶ୍ରୀକୃତ୍ସୁ ଶିଖି ଶାନ୍ତି ପ୍ରକଳ୍ପ;

የኢትዮጵያ ቤትና የዕለታዊ ሪፖርት አንቀጽ ፲፻፭

ପ୍ରକାଶିତ ଦିନାଜପତ୍ର ମାତ୍ର

טזט

1

- കുട്ടികൾക്ക് പാഠിക്കണമെന്ന് അഭിരംഗനം ചെയ്യുന്നതാണ്.

.....

ו

1729

શાસ્ત્ર-ગોટી કારી માલુમી એવી પણ નથી.

/ ۱۸۹

..... (ପ୍ରତି ଏଇ କାହାର)

ମେସାହି

۷۸.۱۲ لیکوں کی تعداد ۱۷.۹۵ لیکوں کا تصور کر سکتے ہیں۔

يتحمل هذا المجلس أيضا، إن تعلق الأمر بالشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، مسؤولية المعلومات الموجهة للمساهمين وللعموم المنصوص عليها في الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

#### المادة 90

يتخـبـ مجلس الرفـاـبة من بـيـنـ أـعـضـائـهـ رـئـيـساـ، وـعـنـدـ الـاقـتـباءـ، نـائـباـ لـرـئـيـسـ بـكـفـانـ بـدـعـوـةـ المـجـلسـ ..... وـيـحدـدـ، عـنـدـ الـاقـتـباءـ، مـكـافـآـتـهـماـ.

في حالة حـصـولـ عـائـقـ مـؤـقـتـ لـرـئـيـسـ أوـ وـفـاتـهـ، فـإـنـ مـجـلسـ الرـفـاـبةـ يـمـكـنـهـ أـنـ يـنـتـدـبـ أـحـدـ أـعـضـائـهـ لـالـقـيـامـ بـمـهـامـ الرـئـيـسـ.

في حالة حـصـولـ عـائـقـ مـؤـقـتـ، يـعـطـيـ هـذـاـ الـانتـدـابـ مـدـدـةـ مـحـدـدةـ قـابـلـةـ لـالـتـجـديـدـ. وـفـيـ حـالـةـ الـوفـاةـ، يـظـلـ هـذـاـ الـانتـدـابـ صـالـحاـ إـلـىـ حـينـ اـنـتـخـابـ رـئـيـسـ جـديـدـ.

(الباقي دون تغيير)

#### المادة 96

لا تطبق أحكام المادة 95 ..... وفق شروط عادلة.

غير أن هذه الاتفاقيـاتـ تـبـلـغـ منـ طـرـفـ المـعـنـيـ بـالـأـمـرـ إـلـىـ رـئـيـسـ مجلسـ الرـفـاـبةـ مـاـ لـمـ تـكـنـ لـهـ أـدـنـىـ أـهـمـيـةـ لـأـيـ مـنـ الـأـطـرـافـ بـسـبـبـ مـوـضـوـعـهـاـ أوـ آـثـارـهـاـ الـمـالـيـةـ. وـتـبـلـغـ القـائـمـةـ الـتـيـ تـضـمـ مـوـضـوـعـ وـشـرـوـطـ هـذـهـ الـاـتـفـاـقـاتـ منـ قـبـلـ الرـئـيـسـ إـلـىـ أـعـضـائـهـ مـجـلسـ الرـفـاـبةـ وـإـلـىـ مـراـقبـ أوـ مـراـقبـيـ الحـسـابـاتـ فيـ غـضـونـ السـتـيـنـ يـوـمـاـ الـتـيـ تـلـيـ اـخـتـتـامـ السـنـةـ المـالـيـةـ.

#### المادة 97

يلزم العـضـوـ فيـ مـجـلسـ الإـدـارـةـ الجـمـاعـيـةـ أوـ فيـ مـجـلسـ الرـفـاـبةـ أوـ الـمـسـاـهـمـ الـمـعـيـ بـمـجـرـدـ عـلـمـ بـوـجـودـ اـتـفـاـقـ تـنـطـيـقـ عـلـيـهـ المـادـةـ 95ـ أـنـ يـبـلـغـ ذلكـ لـمـجـلسـ الرـفـاـبةـ. إـذـاـ تـعـلـقـ الـأـمـرـ بـأـحـدـ أـعـضـائـهـ مـجـلسـ الرـفـاـبةـ فـلـاـ يـمـكـنـ لهـ الـمـشارـكـةـ فـيـ التـصـوـيـتـ عـلـىـ التـرـخيـصـ المـطلـوبـ.

يخـبـرـ رئيسـ مجلسـ الرـفـاـبةـ مـراـقبـ أوـ مـراـقبـيـ الحـسـابـاتـ بـشـأنـ كـلـ الـاـتـفـاـقـاتـ الـمـرـخصـ بهاـ بـمـقـضـيـ المـادـةـ 95ـ دـاـخـلـ أـجـلـ ثـلـاثـيـنـ يـوـمـاـ بـيـنـدـيـعـ منـ تـارـيـخـ إـبـرـاهـيـمـهاـ، وـيـعـرـضـهـاـ عـلـىـ موـافـقـةـ الجـمـعـيـةـ الـعـادـيـةـ المـقـبـلـةـ.

حينـماـ يـواـصـلـ، أـثـنـاءـ السـنـةـ الـمـالـيـةـ الـأـخـرـيـةـ، تـنـفـيـذـ اـتـفـاـقـاتـ مـبـرـمةـ وـمـرـخصـ بهاـ خـلـالـ السـنـوـاتـ الـمـالـيـةـ السـابـقـةـ، يـشـعـرـ مـراـقبـ الحـسـابـاتـ بـهـذـهـ الـوـضـعـيـةـ دـاـخـلـ أـجـلـ ثـلـاثـيـنـ يـوـمـاـ مـنـ اـخـتـتـامـ السـنـةـ الـمـالـيـةـ.

يـقـدـمـ مـراـقبـ أوـ مـراـقبـيـ الحـسـابـاتـ تـقـرـيـراـ خـاصـاـ بـشـأنـ هـذـهـ الـاـتـفـاـقـاتـ إـلـىـ الجـمـعـيـةـ الـعـادـيـةـ الـتـيـ تـبـتـ فـيـهـ. يـحدـدـ مـضـمـونـ هـذـهـ التـقـرـيـرـ بـمـرـسـومـ.

بـصـفـةـ غـيرـ مـحـدـودـةـ أوـ مـسـيـراـ لـهـ أوـ مـتـصـرـفاـ فـيـهـ أوـ مـديـراـ عـامـاـ لـهـ أوـ عـضـواـ فـيـ جـهـازـ إـدارـهـ الـجـمـاعـيـةـ أوـ فـيـ مـجـلسـ رـقـابـتهاـ.

#### المادة 57

لا تـطبـقـ أـحـكـامـ المـادـةـ 56ـ عـلـىـ الـاـتـفـاـقـاتـ ..... الـمـبرـمةـ وـفقـ شـرـوـطـ عـادـلـةـ.

غـيرـ أـنـ هـذـهـ الـاـتـفـاـقـاتـ تـبـلـغـ منـ طـرـفـ المـعـنـيـ بـالـأـمـرـ إـلـىـ رـئـيـسـ مجلسـ الإـدـارـةـ مـاـ لـمـ تـكـنـ لـهـ أـدـنـىـ أـهـمـيـةـ لـأـيـ مـنـ الـأـطـرـافـ بـسـبـبـ مـوـضـوـعـهـاـ أوـ آـثـارـهـاـ الـمـالـيـةـ. وـتـبـلـغـ القـائـمـةـ الـتـيـ تـضـمـ مـوـضـوـعـ وـشـرـوـطـ هـذـهـ الـاـتـفـاـقـاتـ منـ قـبـلـ الرـئـيـسـ إـلـىـ أـعـضـائـهـ مـجـلسـ الإـدـارـةـ وـإـلـىـ مـراـقبـ أوـ مـراـقبـيـ الحـسـابـاتـ فيـ غـضـونـ السـتـيـنـ يـوـمـاـ الـتـيـ تـلـيـ اـخـتـتـامـ السـنـةـ الـمـالـيـةـ.

#### المادة 58

يـتـعـيـنـ عـلـىـ الـمـتـصـرـفـ أوـ الـمـديـرـ الـعـامـ الـمـعـيـ بـالـأـمـرـ إـطـلاـعـ مـجـلسـ عـلـىـ كـلـ اـتـفـاـقـ تـنـطـيـقـ عـلـيـهـ المـادـةـ 56ـ بـمـجـرـدـ عـلـمـهـ بـوـجـودـهـ، وـلـاـ يـحقـ لـهـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ التـصـوـيـتـ عـلـىـ التـرـخيـصـ المـطلـوبـ.

يـخـبـرـ رئيسـ مجلسـ الإـدـارـةـ مـراـقبـ أوـ مـراـقبـيـ الحـسـابـاتـ بـكـلـ الـاـتـفـاـقـاتـ الـمـرـخصـ بهاـ بـمـقـضـيـ المـادـةـ 56ـ دـاـخـلـ أـجـلـ ثـلـاثـيـنـ يـوـمـاـ بـيـنـدـيـعـ إـبـرـاهـيـمـهاـ، وـيـعـرـضـهـاـ عـلـىـ موـافـقـةـ الجـمـعـيـةـ الـعـادـيـةـ المـقـبـلـةـ.

يـقـدـمـ مـراـقبـ أوـ مـراـقبـوـ الحـسـابـاتـ تـقـرـيـراـ خـاصـاـ بـهـذـهـ الـاـتـفـاـقـاتـ إـلـىـ الجـمـعـيـةـ الـعـادـيـةـ الـتـيـ تـبـتـ فـيـهـ. يـحدـدـ مـضـمـونـ هـذـهـ التـقـرـيـرـ بـمـرـسـومـ. وـبـالـسـبـبـ لـلـشـرـكـاتـ الـتـيـ تـدـعـوـ جـمـهـورـ لـلـاـكـتـابـ، يـجـبـ نـشـرـ التـقـرـيـرـ الـخـاصـ بـمـراـقبـيـ الحـسـابـاتـ وـفـقاـ لـلـكـيـفـيـاتـ الـتـيـ تـحدـدـهـاـ الـهـيـنـةـ الـمـفـرـيـةـ لـسـوقـ الـرـسـامـيـلـ.

لـاـ يـحقـ لـمـعـنـيـ بـالـأـمـرـ الـمـسـاـهـمـ فـيـ عـلـىـ التـصـوـيـتـ وـلـاـ تـرـاعـيـ أـسـهـمـهـ فـيـ حـسـابـ النـصـابـ الـقـانـوـنـيـ وـالـأـغـلـيـةـ.

#### المادة 72

يـقـرـرـ مجلسـ الإـدـارـةـ الدـعـوـةـ لـانـعـقـادـ جـمـعـيـاتـ الـمـسـاـهـمـ، وـيـحدـدـ جـدـولـ أـعـمـالـهـاـ وـيـحـصـرـنـ التـوـصـيـاتـ الـتـيـ تـعـرـضـ عـلـيـهـاـ وـنـصـ التـقـرـيـرـ الـمـتـعـلـقـ بـتـقـديـمـ هـذـهـ التـوـصـيـاتـ.

يـعـدـ فـيـ نـهاـيـةـ كـلـ سـنـةـ مـالـيـةـ جـرـداـ لـمـخـالـفـ عـنـاصـرـ أـصـوـلـ وـخـصـومـ الـشـرـكـةـ فـيـ تـلـكـ الـفـتـرـةـ، وـيـعـدـ الـقـوـائـمـ الـتـرـكـيـبـيـةـ السـنـوـيـةـ، طـبـقـاـ لـلـتـشـرـيعـ الـمـعـولـ بـهـ.

كـمـ يـجـبـ عـلـىـ بـالـخـصـوـصـ أـنـ يـقـدـمـ لـلـجـمـعـيـةـ الـعـادـيـةـ السـنـوـيـةـ تـقـرـيـراـ لـلـتـسـيـرـ يـنـضـمـنـ الـمـلـوـعـاتـ الـمـسـاـهـمـ عـلـيـهـاـ فـيـ المـادـةـ 142ـ.

الرقابة ورئيس مجلس الإدارة الجماعية بصورة قانونية. ويكون أمر رئيس المحكمة ..... »

(الباقي دون تغيير)

المادة 121

تلزム الشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب بنشر إعلان بانعقاد الجمعية ثلاثة يوما على الأقل قبل انعقاد جمعية المساهمين في إحدى الصحف المرجحة في القائمة المحددة تطبيقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

ويتضمن هذا الإعلان البيانات ..... نص مشاريع التوصيات التي سيعرضها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية على أنظار الجمعية مع إضافة وصف دقيق للمساطر التي يجب على المساهمين اتباعها للمشاركة والتصويت في الجمعية، لاسيما كيفية التصويت بالوكالة أو عن طريق المراسلة:

يمكن الا يتضمن الإعلان عن انعقاد الجمعية البيانات المشار إليها في الفقرة الأولى، وذلك حينما يتم نشر هذه البيانات من قبل الشركة على موقعها الإلكتروني على أبعد تقدير، في نفس يوم نشر الإعلان المذكور. في هذه الحالة، يشار في هذا الأخير إلى عنوان موقعها الإلكتروني المذكور أعلاه.

يجب أن يودع أو يوجه طلب إدراج مشاريع التوصيات في جدول الأعمال إلى المقر الاجتماعي مقابل إشعار بالتوصل داخل ..... ويشار إلى هذا الأجل في الإعلان المذكور.

المادة 122

تم دعوة الجمعيات للانعقاد بواسطة إشعار ينشر في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.

إذا كانت كل أسهم الشركة إسمية، أو يمكن توجيه الاستدعاء إلى كل مساهم وفق الشكل والشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي وذلك عوض الإشعار المنصوص عليه في الفقرة الأولى.

عندما لا تتلقى الشركة التي تدعو الجمهور للاكتتاب من أي مساهم طلبا لإدراج مشاريع التوصيات في جدول الأعمال، وفق الشروط المشار إليها في المادة 121 أعلاه، يعتبر الإعلان بانعقاد الجمعية بمثابة إعلام بالدعوة لانعقادها كما تم نشره.

المادة 136

ثبت مداولات الجمعيات ..... وفقا للشروط التي تنص عليها المادة 53.

وبالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يجب نشر التقرير الخاص بمراقبي الحسابات وفقا للكيفيات التي تحدها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

لا يمكن للمعنى بالأمر ..... في ..... حساب النصاب والأغلبية.

(الباقي بدون تغيير)

المادة 102

تخول مجلس الإدارة الجماعية ..... وجمعيات المساهمين.

تلزム الشركة في علاقتها ..... ولا يكفي مجرد نشر النظام الأساسي لإقامة هذه الحجة.

لا يحتاج ضد الأغير ..... مجلس الإدارة الجماعية.

يتداول مجلس الإدارة الجماعية ..... من صبغة جهاز يتولى إدارة الشركة جماعيا.

يتتحمل مجلس الإدارة الجماعية أيضا، إن تعلق الأمر بالشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، مسؤولية المعلومات الموجهة إلى المساهمين وإلى العموم المنصوص عليها في الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 116

يقوم مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بدعوة الجمعية العامة لانعقاد، وفي حالة عدم قيامهما بذلك ، يمكن للأشخاص الآتي ذكرهم أن يقوموا بدعوتها لانعقاد عند الاستعجال :

- 1 .....;

- 2 .....;

- 3 .....;

- 4 .....;

5 - مجلس الرقابة

لا يحق لمراقب ..... من مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة ومجلس الإدارة الجماعية.

في حالة تعدد مراقبي الحسابات، ..... على أن يستدعي باقي مراقبي الحسابات ورئيس مجلس الإدارة أو رئيس مجلس

..... من تاريخ مصادقة الجمعية العامة عليها.	..... نص التوصيات
..... يمكن القيام بالإيداع المذكور أعلاه بطريقة إلكترونية وفق الشروط المحددة بنص تنظيمي.	..... المعروضة على التصويت ونتائج التصويت.
..... في حالة عدم القيام بذلك..... ..... (الباقي دون تغيير)	..... يحدد هذا المحضر على الأقل، بالنسبة لكل توصية، عدد الأسهم التي تم التصويت عليها بطريقة صحيحة، ونسبة رأس المال الشركة الممثل لهذه الأصوات، ومجموع عدد الأصوات المعتبر عنها بطريقة صحيحة، وكذلك عدد الأصوات المعتبر عنها لفائدة كل توصية أو ضدتها، وعند الاقتضاء، عدد المتنعين.
المادة 161 ..... لا يمكن تعين الأشخاص الآتي ذكرهم كمراقبي حسابات : ..... 1 ..... ..... 2 ..... ..... 3 - الذين يتلقون من الأشخاص المشار إليهم في البند 1 أعلاه ، أو من الشركة أو الشركات التابعة لها أجرا كيما كان عن خدمات قد تمس باستقلاليتهم أو يزاولون لفائدة الشركة أو الشركات التابعة لها وظائف قد تمكنتم من اتخاذ قرارات بشأن وثائق، أو تقييمات أو موافق ساهموا في إعدادها أو يجعلهم في وضع يمثّلون معه الشركة أو الشركات التابعة لها ويقومون بتوظيف المستخدمين.	..... تنشر الشركات المقيدة أسهامها في بورصة القيم على موقعها الإلكتروني في أجل لا يتعدى 15 يوما من انعقاد الجمعية نتائج التصويت المنجز وفقا للفقرة السابقة.
..... 4 - شركات الخبرة..... ..... (الباقي دون تغيير)	المادة 141 ..... يحق لكل مساهم ..... الإطلاع بنفسه في المقر الاجتماعي للشركة على ما يلي : ..... 1 ..... ..... 2 ..... ..... 3 ..... ..... 4 ..... ..... 5 ..... ..... 6 - تقرير مراقب أو مراقب الحسابات المعروض على أنظار الجمعية والتقرير الخاص المنصوص عليه، حسب الحال، في الفقرة الثالثة من المادة 58 أو في الفقرة الرابعة من المادة 97 أعلاه؛ ..... 7 ..... ..... 8 - القائمة المنصوص عليها، حسب الحال، في الفقرة الثانية من المادة 57 أو المادة 96 أعلاه؛ ..... 9) قائمة الاتفاقيات المنصوص عليها في المادتين 56 و 95. غير أنه يمكن لكل مساهم أن يحصل على نسخة من هذه الاتفاقيات على نفقةه..... ..... (الباقي دون تغيير)
المادة 179 المكررة ..... يتعين على مراقب الحسابات ..... ..... فور الاستقالة إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فيما يتعلق بالشركات التي تدعى الجمهور للاكتتاب.	.....
..... في حالة عدم تعين الجمعية العامة لمراقب الحسابات داخل أجل ستين يوما من تاريخ تقديم الاستقالة، يعمل رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، على تعينه بأمر منه وذلك بطلب من أي مساهم، على أن تتم دعوة المتصرفين بصفة قانونية.	.....
..... تطبق الأحكام الواردة في الفقرة الثانية أعلاه في حالة وفاة مراقب الحسابات.	.....
..... تنتهي المهمة المسندة بهذه الكيفية عند قيام الجمعية العامة بتعيين مراقب الحسابات.	.....
المادة 197 ..... لا يحق بأي حال من الأحوال أن يقل الأجل المخول للمساهمين	..... يجب إيداع نظيرين من القوائم التركيبية مرفقين بنسخة من تقرير مراقب أو مراقب الحسابات بكتابه ضبط المحكمة داخل أجل شهرين

<p>يقل عن رأس المال بزيادة الاحتياطي غير القابل للتوزيع.</p> <p>يجب أن تتوفر الشركة قيمة مجموع الأسهم التي تملكها.</p> <p>لاتخول الأسهم التي تملكها الشركة حق التصويت أو الحصول على أرباح الأسهم.</p> <p>(الباقي دون تغيير)</p> <p>المادة 280</p> <p>يمنع على الشركة:</p> <p>1 -</p> <p>يتعين على مؤسسي الشركة يقوموا بتحرير الأسهم التي اكتتبها الشركة أو اشتراها خرقا لأحكام الفقرة السابقة.</p> <p>حينما يتم اكتتاب الأسهم ويعتبر هذا الشخص فضلا عن ذلك كما لو اكتتب تلك الأسهم لحسابه الخاص.</p> <p>يجب أن تفوت الأسهم داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ اكتتابها أو شرائها؛ ويجب أن تلغى عند انصرام هذا الأجل.</p> <p>(الباقي دون تغيير)</p> <p>المادة 281</p> <p>خلافا لأحكام البند الأول من المادة 280 ، يمكن للشركات المقيدة سنداتها في بورصة القيم شراء أسهمها في البورصة وذلك قصد تيسير سيولة سوق هذه الأسهم، أو تفويت الأسهم المقننة، بعوض أو بدون عوض، لمستخدمي أو مسيري الشركة.</p> <p>لهذا الغرض ، يجب أن تكون الجمعية العامة العادية قد أدانت ... لمدة تفوق ثمانية عشر شهرا. لا يمكن اتخاذ قرار بشأن هذه العملية، تحت طائلة البطلان، إلا على أساس بيان للمعلومات قامت بإعداده الشركة أو هذه الشركات، وتوشر عليه الهيئة المغربية لسوق الراسمال، ثم ينشر وفق الشروط والشكليات المنصوص عليها في القانون 44-12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنية والهيئات التي تدعوا الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها.</p> <p>يجب أن تفوت الأسهم التي تملكها الشركة بعد انصرام مدة ثمانية</p>	<p>القادمي لمارسة حقهم في الاكتتاب عن عشرين يوما تحسب من تاريخ افتتاح الاكتتاب.</p> <p>ينتهي أجل الاكتتاب على أساس غير قابل للتحفيض.</p> <p><b>المادة 222</b></p> <p>يمكن لشركة ما أن تضمها ..... عن طريق الإدماج. كما يمكنها أن تقدم جزءا ..... قائمة عن طريق عملية الانفصال. كما يمكنها أخيرا ..... تأسيس شركات جديدة عن طريق عملية الانفصال والإدماج.</p> <p>للشركات التي توجد في طور التصفية أن تقوم بهذه العمليات شريطة لا يكون قد تم الشروع في توزيع أصولها بين الشركاء.</p> <p>عندما تكون شركة أو مجموعة من الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم طرفا في إحدى هذه العمليات، المشار إليها في هذه المادة، فإنه لا يمكن، تحت طائلة البطلان، اتخاذ قرار بشأن إحدى هذه العمليات إلا على أساس بيان المعلومات الذي أعدته، وأشارت عليه الهيئة المغربية لسوق الراسمال، وتم نشره وفق الشروط والشكليات المنصوص عليها بمقتضى القانون 44-12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنية والهيئات التي تدعوا الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها.</p> <p><b>المادة 248</b></p> <p>يجب أن يبقى السهم العيني إسميا لمدة سنتين مواليتين لتقييد الشركة بالسجل التجاري أو لتحقیق الزيادة في رأس المال.</p> <p>لا تطبق أحكام الفقرة السابقة على الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم.</p> <p><b>المادة 279</b></p> <p>لا يمكن للشركة أن تملك بصورة مباشرة أو بواسطة شخص يتصرف لحسابها باسمه الخاص أكثر من نسبة من رأس المال محددة بمقتضى نص تنظيمي. بالنسبة للشركات غير المقيدة أسهمها في بورصة القيم، يجب أن تكون الأسهم التي تملكها إسمية وأن يتم تحريرها بالكامل عند تملكها.</p> <p>وفي حالة عدم القيام بذلك ، يلزم أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بتحرير تلك الأسهم وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 352.</p> <p>لا يمكن أن يترتب عن تملك أسهم</p>
--	---

<p><b>المادة 58 مكررة مرتين</b></p> <p>نشر الشركة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، من تاريخ مصادقة مجلس الإدارة على الاتفاق، العناصر المنصوص عليها في المادة 58 مكررة أعلاه، بأي وسيلة نشر تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وذلك تحت طائلة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 420 أدناه.</p> <p><b>المادة 97 مكررة</b></p> <p>بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يتعين على الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 95 من هذا القانون أيضا إخبار مجلس الرقابة بالعناصر التي تسمح بتقدير مصالحهم المرتبطة بإبرام اتفاقات المنصوص عليها في المادة 95 السالف ذكره، ولاسيما طبيعة العلاقات التي تربط بين أطراف هذه الاتفاques، والأسباب الاقتصادية المبررة لإبرامها، وكذا مختلف الخصائص المرتبطة بها.</p> <p><b>المادة 97 مكررة مرتين</b></p> <p>نشر الشركة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، من تاريخ مصادقة مجلس الرقابة على الاتفاق ، العناصر المنصوص عليها في المادة 97 مكررة أعلاه، بأي وسيلة نشر تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وذلك تحت طائلة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 420 أدناه.</p> <p><b>المادة 106 مكررة</b></p> <p>يجب على الشركات المقيدة أسهامها في بورصة القيم، أن تحدث لجنة لتدقيق الحسابات تعمل تحت مسؤولية مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة حسب الحالـة.</p> <p>تكلف هذه اللجنة، التي يحدد تركيبتها هذا المجلس، بمتابعة القضايا المتعلقة بإعداد ومراقبة المعلومات المحاسبـية والمـالية.</p> <p>تضـمـ هذهـ الـلـجـنةـ الـقـيـدـةـ الـأـسـهـمـهـاـ مـنـ طـرـفـ الـجـلـسـ الـمـارـإـلـهـ،ـ الـمـتـصـرـفـينـ أوـ أـعـضـاءـ مـجـلـسـ الرـقـابـةـ الـذـيـ لـاـ يـمـارـسـونـ وـظـيفـةـ أـخـرىـ دـاخـلـ الشـرـكـةـ.</p> <p>يـجبـ عـلـىـ أـعـضـاءـ الـلـجـنةـ التـوـفـرـ عـلـىـ تـجـرـيـةـ كـافـيـةـ فـيـ المـجـالـ الـمـالـيـ أـوـ الـمـاحـسـبـيـ وـالـاسـتـقـلـالـيـ اـنـطـلـقاـ مـنـ مـعـايـرـ يـضـعـهاـ الـمـجـلـسـ الـذـيـ مـذـكـورـ وـيـقـومـ بـتـشـرـهـاـ وـفـقـ الـكـيـفـيـاتـ الـتـيـ تـحدـدـهـاـ الـهـيـةـ الـمـغـرـبـيـةـ لـسـوقـ الرـسـامـيلـ.</p> <p>دون المسـامـ بـصـلـاحـيـاتـ وـمـسـؤـلـيـاتـ الـهـيـثـاتـ الـمـكـلـفةـ بـالـادـارـةـ أـوـ التـسـيـيرـ،ـ تـكـلـفـ لـجـنـةـ تـدـقـيقـ الـحـسـابـاتـ،ـ عـلـىـ الـخـصـوصـ،ـ بـمـاـ يـلـيـ:</p>	<p>عشر شهرا المنصوص عليها أعلاه داخل أجل ستة أشهر.</p> <p>تحدد الإدارة ..... بعد استشارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل.</p> <p><b>المادة 357</b></p> <p>إذا أصبحت الوضعية ..... لأجل تقرير ما إذا كان الوضع يستدعي حل الشركة قبل الأوان.</p> <p>إذا لم يتم اتخاذ قرار حل الشركة، تكون هذه الأخيرة ملزمة ، في أجل أقصاه نهاية السنة المالية الثانية الموالية لتلك التي أفرزت الخسائر، مع مراعاة أحكام المادة 360، بتخفيض رأس المالها ..... لما لا يقل عن ربع رأس المال الشركة.</p> <p>(الباقي دون تغيير)</p> <p><b>المادة 420</b></p> <p>يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 ..... الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب.</p> <p>غير أنه، يمكن للأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة أن يودعوا الوثائق المشار إليها في المادة 158 أعلاه في أجل إضافي مدته شهرين.</p> <p>تؤدي عن هذا التأخير في الإيداع غرامة بمبلغ 5000 درهم لدى الخزينة العامة طبقاً لمدونة تحصيل الديون العمومية بناء على سند تنفيذي صادر عن رئيس المحكمة المختصة.</p> <p>تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة في حالة عدم التسوية داخل الأجل الإضافي.</p> <p><b>المادة الثانية</b></p> <p>يتـمـ عـلـىـ النـحـوـ التـالـيـ الـقـانـونـ رقمـ 17.95ـ السـالـفـ الذـكـرـ بـالـمـوـادـ 58ـ مـكـرـرـةـ وـ58ـ مـكـرـرـةـ مـرـتـيـنـ وـ97ـ مـكـرـرـةـ وـ97ـ مـكـرـرـةـ مـرـتـيـنـ وـ106ـ مـكـرـرـةـ وـ121ـ مـكـرـرـةـ وـ155ـ مـكـرـرـةـ وـ193ـ مـكـرـرـةـ :</p> <p><b>المادة 58 مكررة</b></p> <p>بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يتعين على الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 56 من هذا القانون أن يخبروا أيضا مجلس الإدارة بالعناصر التي تسمح بتقدير مصالحهم المرتبطة بإبرام اتفاقات المنصوص عليها في نفس المادة، ولاسيما طبيعة العلاقات التي تربط بين أطراف هذه الاتفاques، والأسباب الاقتصادية المبررة لإبرامها، وكذا مختلف الخصائص المرتبطة بها.</p>
---	--

عندما لا يمكن، لأسباب تقنية، الوصول إلى هذه الاستثمارات على الموقع الإلكتروني، فعلى الشركة أن تشير بهذا الموقع إلى الأماكن والطريقة أو الشروط التي يمكن وفقاً لها الحصول على تلك الاستثمارات، وتقوم الشركة بإرسالها على نفقتها إلى كل مساهم تقدم بطلب ذلك.

#### المادة 155 مكررة

يتعين على الشركات التي تدعو الجمهوء إلى الاكتتاب التوفير على موقع إلكتروني تقييداً بالتزامها المتعلقة بإخبار المساهمين.

#### المادة 193 مكررة

تبلغ الشركة تقرير مجلس الإدارة ومجلس الإدارة الجمعية في الحالات المشار إليها في المادتين 192 و193، إلى مراقب أو مراقب للحسابات 45 يوماً على الأقل قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة للبت في الزيادة في رأس المال.

يتم وضع تقرير مجلس الإدارة ومجلس الإدارة الجمعية المذكورين أعلاه رهن إشارة المساهمين، بالقرار الاجتماعي للشركة أو بموقعها الإلكتروني أو بهما معاً، على الأكثري في تاريخ نشر الإعلان بانعقاد الجمعية العامة المدعوة للبت في الزيادة في رأس المال.

#### المادة 226 مكررة

تطبق أحكام المواد 233 و234 و235 أدناه على الشركة أو الشركات المشاركة في عملية الادماج أو الاندماج والتي لم تتخذ شكل شركة مساهمة.

غير أنه بالنسبة للشركات غير المزمعة بتعيين مراقب للحسابات والتي لم تقم بهذا التعيين، فإنه يجب عليها تعيين خبير من بين الخبراء المحاسبين المسجلين في جدول هيئة الخبراء المحاسبين من أجل القيام بالمراجعةات المشار إليها في المادة 233 أدناه.

تطبق أحكام المواد 161، 162، 164، 179 و180 من هذا القانون على الخبراء المذكورين في هذه المادة.

#### المادة الثالثة

- تنسخ أحكام الفقرة الثانية من المادة 31 كما تحدى المادتين 153 و154 من القانون رقم 17-95 المذكور أعلاه.

1 - متابعة إعداد المعلومات الموجهة للمساهمين وللمعموم وللبيئة المغربية لسوق الرساميل؛

2 - متابعة مدى فعالية أنظمة المراقبة الداخلية، وتدقيق الحسابات الداخلية، وعند الاقتضاء، تسيير المخاطر المرتبطة بالشركة؛

3 - متابعة المراقبة القانونية لحسابات الشركة والحسابات المدمجة؛

4 - دراسة ومتابعة استقلالية مراقبي الحسابات، لا سيما فيما يتعلق بتقديم خدمات إضافية إلى الجهة الخاضعة للرقابة.

تقدم هذه اللجنة توصية إلى الجمعية العامة حول مراقبي الحسابات الذين تم اقتراح تعيينهم.

كما تقدم هذه اللجنة تقارير على أداء مهامها إلى مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بصفة منتظمة حول أداء مهامها، وتقوم فوراً بتبليغه بالصعوبات التي تواجهها.

#### المادة 121 مكررة

تنشر الشركات المقيدة أسمها في بورصة القيم، خلال الفترة المتواصلة التي تبدأ على الأكثري في اليوم الحادي والعشرين الذي يسبق انعقاد الجمعية، على موقعها الإلكتروني المشار إليه أسفله في المادة 155 مكررة المعلومات والوثائق التالية:

(1) الإعلان المشار إليه في المادة 121،

(2) العدد الإجمالي لحقوق التصويت المتوفرة، وعدد الأسهم المكونة لرأسمال الشركة في تاريخ نشر الإعلان المشار إليه في المادة 121، ويحدد، عند الاقتضاء، عدد الأسهم وحقوق التصويت المتوفرة في هذا التاريخ لكل فئة من الأسهم؛

(3) الوثائق التي ستعرض على الجمعية؛

(4) نص مشاريع التوصيات التي ستعرض على الجمعية. مع إضافة مشاريع التوصيات المقدمة أو المودعة من قبل المساهمين إلى الموقع الإلكتروني فوراً بعد استلامها من قبل الشركة؛

(5) استثمارات التصويت بالمراسلة والتصويت بالوكالة، إلا في الحالات التي توجه فيها الشركة هاته الاستثمارات إلى جميع المساهمين.

# عرض السيد الوزير

Royaume du Maroc  
Ministère de l'Industrie,  
du Commerce, de l'Investissement  
et de l'Economie Numérique



المملكة المغربية  
وزارة الصناعة  
والتجارة والاستثمار  
والمقتصاد الرقمي

# تقديم مشروع القانون رقم 78-12 يرمي إلى تغيير وتميم القانون رقم 17- المتعلق بشركات المساهمة 95

---

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية -  
مجلس المستشارين

26 ماي 2015

# الفهرس

يتضمن هذا العرض أربعة أجزاء:

## السياق العام

الجزء  
الأول:

## أهداف مشروع القانون

الجزء  
الثاني:

## محتوى مشروع القانون

الجزء  
الثالث:

## محاور مشروع القانون

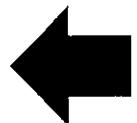
الجزء  
الرابع:

# الجزء الأول: السياق العام

□ تحسين مناخ الأعمال بالمغرب

□ إصلاح الإطار القانوني للأعمال:

إصدار مدونة التجارة



القانون المتعلق بشركات المساهمة،



القانون المتعلق بالأنواع الأخرى للشركات ...



# الجزء الأول: السياق العام

■ إعداد مشروع قانون يغير ويتمم القانون رقم 17-95 المتعلق بشركات المساهمة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، في إطار مخطط عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لسنة 2011.

■ دراسة مشروع هذا القانون من طرف لجنة موسعة مكونة من ممثلي :

وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي،

وزارة العدل والحرفيات،

وزارة الشؤون العامة والحكامة،

وزارة الاقتصاد والمالية،

الهيئة المغربية لسوق الرساميل،

المجلس الوطني للخبراء المحاسبين،

الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

الجمعية الوطنية للشركات المغربية.

## **الجزء الثاني: أهداف مشروع القانون**

يسعى مشروع هذا القانون بصفة أساسية إلى:

تحسين موقع المغرب كوجهة مفضلة للمستثمرين خاصة في ترتيب البنك الدولي "دوفينغ بيزنس".

ملاءمة قانون شركات المساهمة مع تشريعات شركاء المغرب الاقتصاديين.

ملاءمة قواعد قانون شركات المساهمة مع القوانين المتعلقة ببورصة القيم والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

تقوية الشفافية داخل شركات المساهمة.

## الجزء الثالث: محتوى مشروع القانون

يحتوى مشروع القانون رقم 78.12 على 3 مواد:

المادة الأولى: تغير وتنتمم 32 مادة من القانون رقم 17.95 المتعلقة بشركات المساهمة.

المادة الثانية: تتمم القانون رقم 17.95 السالف الذكر بتسعة (9) مواد.

المادة الثالثة: تنسخ أحكام الفقرة الثانية من المادة 31 كما تحدف المادتين 153 و 154 من القانون رقم 17.95 السالف الذكر.

## **الجزء الرابع: محاور مشروع القانون**

كما يتضمن مشروع هذا القانون ثلاثة محاور رئيسية:

**١ تعزيز حقوق المساهمين**

**٢ إصلاح نظام الاتفاقيات**

**٣ تحسين الحوكامة في تسيير شركات المساهمة**

## الجزء الرابع: محاور مشروع القانون

### ١ تعزيز حقوق المساهمين :

يقترح مشروع هذا القانون مجموعة من التعديلات الهامة، نذكر من بينها :

تعزيز الحماية القانونية للمساهمين بدعم إخبارهم مسبقا قبل انعقاد الجمعية العامة، عن طريق إضافة بيانات جديدة في وثيقة الإعلان عن انعقاد الجمعية العامة وهو ما من شأنه أن يساهم في تسهيل ممارسة حقوقهم (المادة 121).

إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل، لتبسيط مساطر استدعاء الجمعيات وتحث الشركات على استعمال الوسائل الإلكترونية (المادة 121 مكررة).

## الجزء الرابع: محاور مشروع القانون

### 1 تعزيز حقوق المساهمين :

الزام الشركات التي تدعو الجمهور إلى الإكتتاب التوفّر على موقع الكتروني وذلك بهدف تقوية الإخبار لدى المساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة (المادة 155 مكررة).

منح المساهمين حق الإطلاع على الاتفاقيات المقننة التي أبرمتها الشركة وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة العادية، مما من شأنه تعزيز إخبار هؤلاء المساهمين (المادة 141).

# الجزء الرابع: محاور مشروع القانون

## 2 إصلاح نظام الاتفاques المبرمة من طرف الشركة:

تقديم المعلومات حول الاتفاques المرتبطة بالعمليات المعتادة، المبرمة وفق شروط عادلة إلى أعضاء مجلس الإدارة وإلى مراقب أو مراقب الحسابات وإلى المساهمين (المادة 57 والمادة 141).

الإجراء الأول:

الإجراء الثاني:

إلزامية نشر تقرير مراقب الحسابات حول الاتفاques المنصوص عليها في (المادة 56) والخاضعة للترخيص المسبق لمجلس الإدارة بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب وذلك وفق الكيفيات التي تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل (المادة 58).

# الجزء الرابع: محاور مشروع القانون

## ٢ إصلاح نظام الاتفاques المبرمة من طرف الشركـة:

الإفصاح عن معلومات إضافية حول الاتفاques المنصوص عليها في (المادة 56)، لاسيما طبيعة العلاقات التي تربط بين أطراف هذه الاتفاques، والأسباب الاقتصادية المبررة لإبرامها، مما من شأنه أن يمكن مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة من الإطلاع على هذه الاتفاques قبل الترخيص لها (المادة 58 مكررة والمادة 97 مكررة).

الإجراء  
الثالث:

نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاques المنصوص عليها في (المادة 56)، في مدة ثلاثة أيام من تاريخ مصادقة مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة على الاتفاques (المادة 58 مكررة مرتين والمادة 97 مكررة مرتين).

الإجراء  
الرابع:

# الجزء الرابع: محاور مشروع القانون

## 3 تحسين الحكامة في تسيير شركات المساهمة :

تكرис الطابع الاختياري لتعيين نائب رئيس مجلس الرقابة عوض الطابع الاجباري، حيث أن هذا الأخير يثقل التسيير داخل المجلس ويشكل عبئاً مادياً إضافياً بالنسبة للشركات (المادة 90).

الإجراء الأول:

فرض إحداث لجنة تدقيق الحسابات على الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم (المادة 106 مكررة).

الإجراء الثاني:

منح مجلس الإدارة الجماعية حق دعوة الجمعية العامة، عوض مجلس الرقابة المنصوص عليه حالياً ويأتي هذا في إطار تقوية سلطات مجلس الإدارة الجماعية (المادة 116).

الإجراء الثالث:

أشكركم على حسن  
انتباهم

# ملخص أشغال اللجنة الفرعية

**ملخص عن أشغال اللجنة الفرعية المكلفة بدراسة التعديلات المقترحة على مشروع القانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 17.95 المتعلقة بشركات المساهمة**

اجتمعت اللجنة الفرعية المكلفة بدراسة التعديلات المقترحة على مشروع القانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 17.95 المتعلقة بشركات المساهمة، تطبيقاً لمقتضيات المادة 58 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين يومه الاثنين 8 يونيو 2015 على الساعة الحادية عشر صباحاً.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد حسن اكليم الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، وتداولت حول مجموعة من التعديلات المقترحة على مشروع القانون بصيغ توافقية لأعضاءها في جو من التوافق بين مختلف مكوناتها. وقد تبنت اللجنة الفرعية مجموعة من التعديلات همت 12 مادة وهي:

**المادة الأولى:**

المادة 9 ، المادة 41 ، المادة 58 ، المادة 97 ، المادة 121 ، المادة 280

**المادة الثانية:**

المادة 58 مكررة مرتين، المادة 97 مكررة، المادة 97 مكررة مرتين، المادة 106 مكررة، المادة 121 مكررة، المادة 193 مكررة.

وفيما يلي: صيغ المواد المعدلة:

41 3371

የሚችሉ ተስተካክሏች የሚያዙውን ነው | የሚገኘውን እና የሚገኘው

בְּרִית

በዚህ የዚህ በዚህ አገልግሎት የዚህ የዚህ የዚህ የዚህ የዚህ የዚህ የዚህ የዚህ የዚህ የዚህ

(:2004JN126) 1425 جمیع حقوق محفوظ هست.

• e : (2004 年 2 月 21) 1425 番 号 〒104-17 芝 東 三丁目 1-04-17

የኢትዮጵያ ሚኒስቴር 01-23 ሲጠና ተከራክር የሚችሉ ንግድ የሰነድ ተዘግዝሩ

תנ''ה

፩፭፻፯ ዘመን

على موافقة الجمعية العامة العادية المقبلة.  
يقدم مراقب أو مراقب الحسابات تقريراً خاصاً عن هذه الاتفاقيات إلى الجمعية العامة التي تبت فيه، ويحدد مضمون هذا التقرير بمرسوم.  
وبالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يجب نشر التقرير الخاص بمراقب الحسابات وفقاً للكيفيات التي تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.  
لا يحق للمعني بالأمر المساهمة في عملية التصويت ولا تراعي أسهمه في حساب النصاب القانوني والأغلبية.

#### المادة 97:

يلزم العضو في مجلس إدارة الجمعية أو في مجلس الرقابة أو المساهم المعني بمجرد علمه بوجود اتفاق تنطبق عليه المادة 95 أن يبلغ ذلك لمجلس الرقابة، وإذا تعلق الأمر بأحد أعضاء مجلس الرقابة فلا يمكن له المشاركة في التصويت على الترخيص المطلوب.  
يخبر رئيس مجلس الرقابة مراقب أو مراقب الحسابات بشأن كل الاتفاقيات المرخص بها بمقتضى المادة 95 داخل أجل ثلاثين يوماً ي بدئ من تاريخ إبرامها، ويعرضها على موافقة الجمعية العامة العادية المقبلة.

حينما يواصل، أثناء السنة المالية الأخيرة، تنفيذ اتفاقيات مبرمة ومرخص بها خلال السنوات المالية السابقة، يشعر مراقب الحسابات بهذه الوضعية داخل أجل ثلاثين يوماً من اختتام السنة المالية.

يقدم مراقب أو مراقبو الحسابات تقريراً خاصاً بشأن هذه الاتفاقيات إلى الجمعية العامة التي تبت فيه، ويحدد مضمون هذا التقرير بمرسوم.

وبالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يجب نشر التقرير الخاص بمراقب الحسابات وفقاً للكيفيات التي تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.  
لا يمكن للمعني بالأمر ..... في حساب النصاب والأغلبية.

## المادة 121 :

تلزم الشركات التي تدعى الجمهور للاكتتاب بنشر إعلان بانعقاد الجمعية ثلاثة يوما على الأقل قبل انعقاد جمعية المساهمين في إحدى الصحف المدرجة في القائمة المحددة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ويتضمن هذا الإعلان البيانات .....نص مشاريع التوصيات التي سيعرضها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية على أنظار الجمعية مع إضافة وصف دقيق للمساطر التي يجب على المساهمين اتباعها للمشاركة والتصويت في الجمعية، لاسيما كيفية التصويت بالوكالة أو عن طريق المراسلة.

يمكن ألا يتضمن الإعلان عن انعقاد الجمعية البيانات المشار إليها في الفقرة الأولى، وذلك حينما يتم نشر هذه البيانات من قبل الشركة على موقعها الإلكتروني على أبعد تقدير في نفس يوم نشر الإعلان المذكور عن انعقاد الجمعية. في هذه الحالة، يشار في هذا الأخير إلى عنوان موقعها الإلكتروني المذكور أعلاه.

يجب أن يودع أو يوجه طلب إدراج مشاريع التوصيات في جدول الأعمال إلى المقر الاجتماعي مقابل إشعار بالتوصل داخل ..... ويشار إلى هذا الأجل في الإعلان المذكور.

## المادة 280 :

يمنع على الشركة:

-1 .....;

يتعين على مؤسسي الشركة ..... يقوموا بتحرير الأسماء التي اكتتبتمها الشركة أو اشتريتمها خرقا لأحكام الفقرة السابقة.

حينما يتم اكتتاب الأسماء ..... ويعتبر هذا الشخص،  
فضلاً عن ذلك، كما لو اكتب تلك الأسماء لحسابه الخاص.  
يجب أن تفوت الأسماء..... داخل أجل ستة أشهر ابتداء  
من تاريخ اكتتابها أو شرائها؛ ويجب أن تلغى عند انصرام هذا الأجل.  
(الباقي دون تغيير)

### المادة الثانية:

#### المادة 58 مكررة مرتين:

نشر الشركة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، من تاريخ إبرام الاتفاق، العناصر المنصوص عليها في المادة 58 مكررة أعلاه، بأي وسيلة نشر تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وذلك تحت طائلة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 420 أدناه.

#### المادة 97 مكررة :

بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يتعين على الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 95 من هذا القانون أيضا إخبار مجلس الرقابة بالعناصر التي تسمح بتقدير مصالحهم المرتبطة بإبرام اتفاقات المنصوص عليها في نفس المادة، ولاسيما طبيعة العلاقات التي تربط بين أطراف هذه الاتفاques، والأسباب الاقتصادية المبررة لإبرامها، وكذا مختلف الخصائص المرتبطة بها.

### المادة 97 مكررة مرتين :

تنشر الشركة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، من تاريخ إبرام الاتفاق، العناصر المنصوص عليها في المادة 97 مكررة أعلاه، بأي وسيلة نشر تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وذلك تحت طائلة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 420 أدناه.

### المادة 106 مكررة :

يجب على الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم، أن تحدث لجنة لتدقيق الحسابات تعمل تحت مسؤولية مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة حسب الحالـة.

تكلف هذه اللجنة بمتابعة القضايا المتعلقة بإعداد ومراقبة المعلومات المحاسباتية والمالية.

تضـم هذه اللجنة، التي تحدد تركيبتها من طرف المجلس المشار إليه أعلاه، المتصرفين أو أعضاء مجلس الرقابة ماعدا أولئك الذين يمارسون وظيفة أخرى داخل الشركة.

يجب على أعضاء اللجنة التـوفـر على تجـربـة كافية في المجال المـالـي أو المحاسباتـي والـاتـسام بالـاستـقلـالـية انـطـلـاقـاً من مـعـايـير يـضـعـهاـ المجلسـ المـذـكـورـ ويـقـومـ بـنـشـرـهاـ وـفقـ الـكـيفـيـاتـ الـتـيـ تـحدـدـهاـ الـهـيـةـ الـمـغـرـبـيـةـ لـسـوقـ الرـسـامـيلـ دونـ المسـاسـ بـصـلـاحـيـاتـ وـمـسـؤـلـيـاتـ الـهـيـئـاتـ الـمـكـلـفـةـ بـالـإـدـارـةـ أوـ التـدـبـيرـ أوـ التـسيـيرـ،ـ تـكـلـفـ لـجـنـةـ تـدـقـيقـ الـحـسـابـاتـ،ـ عـلـىـ الـخـصـوـصـ،ـ بـمـاـ يـلـيـ :

1. متابعة إعداد المعلومات الموجهة للمساهمين وللعموم وللـهـيـةـ الـمـغـرـبـيـةـ لـسـوقـ الرـسـامـيلـ.

2. متابعة مدى فعالية أنظمة المراقبة الداخلية وتدقيق الحسابات الداخلية  
وعند الاقتضاء، تسيير المخاطر المرتبطة بالشركة؛
3. متابعة المراقبة القانونية لحسابات الشركة والحسابات المدمجة؛
4. دراسة ومتابعة استقلالية مراقبى الحسابات، لا سيما فيما يتعلق بتقديم خدمات إضافية إلى الجهة الخاضعة للرقابة.

تقديم هذه اللجنة توصية إلى الجمعية العامة حول مراقبى الحسابات  
الذين تم اقتراح تعينهم.

كما تقدم هذه اللجنة تقارير إلى مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بصفة  
منتظمة حول أداء مهامها وتقوم فوراً بتبليغه بالصعوبات التي تواجهها.

#### المادة 121 مكررة :

تنشر الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم، خلال الفترة المتواصلة التي  
تبدأ على أبعد تقدير في اليوم العادي والعشرين الذي يسبق انعقاد الجمعية،  
على موقعها الإلكتروني المشار إليه أسفله في المادة 155 مكررة المعلومات  
والوثائق التالية:

- (1) الإعلان المشار إليه في المادة 121،
- (2) العدد الإجمالي لحقوق التصويت المتوفرة، وعدد الأسهم المكونة لرأسمال  
الشركة في تاريخ نشر الإعلان المشار إليه في المادة 121، ويحدد، عند  
الاقتضاء، عدد الأسهم وحقوق التصويت المتوفرة في هذا التاريخ لكل فئة  
من الأسهم؛

(3) الوثائق التي ستعرض على الجمعية؛

4) نص مشاريع التوصيات التي ستعرض على الجمعية. مع إضافة مشاريع التوصيات المقدمة أو المودعة من قبل المساهمين إلى الموقع الإلكتروني فوراً بعد استلامها من قبل الشركة؛

5) استثمارات التصويت بالراسلة والتصويت بالوكالة، إلا في الحالات التي توجه فيها الشركة هاته الاستثمارات إلى جميع المساهمين.

عندما لا يمكن، لأسباب تقنية، الولوج إلى هذه الاستثمارات على الموقع الإلكتروني، فعلى الشركة أن تشير بهذا الموقع إلى الأماكن والطريقة أو الشروط التي يمكن وفقاً لها الحصول على تلك الاستثمارات. وتقوم الشركة بإرسالها على نفقتها إلى كل مساهم تقدم بطلب ذلك.

#### المادة 193 مكررة:

تبليغ الشركة تقرير مجلس الإدارة ومجلس الإداره الجماعية من طرف الشركة في الحالات المشار إليها في المادتين 192 و193، إلى مراقب أو مراقبي الحسابات 45 يوماً على الأقل قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة للبت في الزيادة في رأس المال.

يتم وضع تقرير مجلس الإدارة ومجلس الإداره الجماعية المذكورين أعلاه رهن إشارة المساهمين، بالمقر الاجتماعي للشركة أو بموقعها الإلكتروني أو بهما معاً، على أبعد تقدير في تاريخ نشر الإعلان بانعقاد الجمعية العامة المدعومة للبت في الزيادة في رأس المال.

مشروع القانون كما وافقت عليه  
اللجنة معدلا

**مشروع القانون رقم 78.12**  
**يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة**

**المادة 34**

يقوم وكيل مفوض عن مجلس الإدارة أو عن مجلس الإدارة الجماعية بسحب أموال الاكتتابات النقدية مقابل تسليم شهادة مسلمة من الإدارة المختصة ثبت تقييد الشركة في السجل التجاري.

**المادة 41**

يخضع المتصرفون سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين لشروط الأهلية وقواعد التنافى المنصوص عليها في القوانين المعمول بها أو عند الاقتضاء في النظام الأساسي. وتتنافى مهمة متصرف مع مهام مراقب حسابات الشركة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 161.

**المادة 42**

يمكن لشخص اعتباري أن يعين متصرفاً ما لم يتضمن النظام الأساسي ما يخالف ذلك. ويجب على هذا الشخص عند تعيينه تسمية ممثل دائم عنه يخضع لنفس الشروط والالتزامات ويتحمل نفس المسؤوليات المدنية والجنائية كما لو كان متصرفاً باسمه الخاص، وذلك دون المساس بالمسؤولية التضامنية للشخص اعتباري الذي يمثله.

إذا عزل الشخص اعتباري ممثله الدائم، وجب عليه إبلاغ الشركة دون تأخير، بواسطة رسالة مضمونة، بذلك العزل وهوية ممثله الدائم الجديد، وينطبق نفس الأمر في حالة وفاة أو استقالة الممثل المذكور.

**المادة 56**

يجب أن يعرض كل اتفاق بين شركة مساهمة وأحد متصرفيها أو مديرها العام أو مديرها العام المنتدب أو مديرها العامين المنتدبين حسب الحالة أو أحد المساهمين فيها الذي يملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من خمسة في المائة من رأس المال أو من حقوق التصويت على مجلس الإدارة للترخيص به مسبقاً.

يسري نفس الحكم على الاتفاques التي يكون أحد الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى أعلاه معنباً بها بصورة غير مباشرة أو التي يتعاقد بموجها مع الشركة عن طريق شخص وسيط.

كما يلزم الحصول على ترخيص مجلس الإدارة مسبقاً فيما يخص الاتفاques المبرمة بين شركة مساهمة ومقابلة، إذا كان أحد المتصرفيين أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو مديرها العامين المنتدبين حسب الحالة في الشركة مالكا لتلك المقاولة أو شريكاً فيها مسؤولاً بصفة غير

**المادة الأولى**

تغير وتميم على النحو التالي أحكام المواد 7 و 9 و 12 و 34 و 41 و 42 و 56 و 57 و 58 و 72 و 90 و 96 و 97 و 102 و 116 و 121 و 122 و 136 و 141 و 153 و 154 و 158 و 161 و 179 و 197 و 222 و 248 و 279 و 280 و 281 و 357 و 420 من القانون رقم 17.95 .....  
.....(الباقي دون تغيير).

**المادة 7**

تتمتع شركات المساهمة بالشخصية الاعتبارية ابتداءً من تاريخ تقييدها في السجل التجاري، ولا يترتب عن التحويل القانوني لشركة مساهمة إلى شركة ذات شكل آخر، أو العكس، إنشاء شخص اعتباري جديد. ويسري نفس الحكم في حالة التمديد.

**المادة 9**

(نسخة وعوضت بالمادة الخامسة من القانون رقم 23-01 الصادر بتنفيذ الظاهر الشريف رقم 1425-1-04-17 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) : ج. ر. بتاريخ 6 ربيع الأول 1425 (26 أبريل 2004)) :  
تعتبر شركة تدعى الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها كل شركة مساهمة :

- تطلب إدراج قيمها.....؛

- أو تصدر أو تفتت القيم المذكورة وفق الشروط المنصوص عليها في الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

**المادة 12**

يجب أن يتضمن النظام الأساسي .....  
.....البيانات التالية:

1- عدد الأسهم التي تم إصدارها وقيمتها الإسمية، مع التمييز عند الضرورة بين مختلف فئات الأسهم المنشأة والحقوق المرتبطة بكل واحدة من هذه الفئات:

2-

(الباقي دون تغيير)

يتحمل هذا المجلس أيضا، إن تعلق الأمر بالشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، مسؤولية المعلومات الموجهة للمساهمين وللعموم المنصوص عليها في الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

#### المادة 90

ينتخب مجلس الرقابة من بين أعضائه رئيسا، وعند الاقتضاء، نائباً للرئيس يكفلان بدعوة المجلس ..... ويحدد، عند الاقتضاء ، مكافآتهم.

في حالة حصول عائق مؤقت للرئيس أو وفاته، فإن مجلس الرقابة يمكنه أن ينتدب أحد أعضائه للقيام بمهام الرئيس.

في حالة حصول عائق مؤقت، يعطى هذا الانتداب مدة محددة قابلة للتجديد. وفي حالة الوفاة، يظل هذا الانتداب صالحًا إلى حين انتخاب رئيس جديد.

(الباقي دون تغيير)

#### المادة 96

لا تطبق أحكام المادة 95 ..... وفق شروط عادلة.

غير أن هذه الاتفاques تبلغ من طرف المعنى بالأمر إلى رئيس مجلس الرقابة ما لم تكن لها أدنى أهمية لأي من الأطراف بسبب موضوعها أو آثارها المالية. وتبلغ القائمة التي تضم موضوع وشروط هذه الاتفاques من قبل الرئيس إلى أعضاء مجلس الرقابة وإلى مراقب أو مراقب الحسابات في غضون ستين يوماً التي تلي اختتام السنة المالية.

#### المادة 97

يلزم العضو في مجلس الإدارة الجمعية أو في مجلس الرقابة أو المساهم المعنى بمجرد علمه بوجود اتفاق تتطبق عليه المادة 95 أن يبلغ ذلك لمجلس الرقابة، وإذا تعلق الأمر بأحد أعضاء مجلس الرقابة فلا يمكن له المشاركة في التصويت على الترخيص المطلوب.

يخبر رئيس مجلس الرقابة مراقب أو مراقب الحسابات بشأن كل الاتفاques المرخص بها بمقتضى المادة 95 داخل أجل ثلاثة أيام يوماً يتبع من تاريخ إبرامها، ويعرضها على موافقة الجمعية العامة العادية المقبلة.

حينما يواصل، أثناء السنة المالية الأخيرة، تنفيذ اتفاques مبرمة ومرخص بها خلال السنوات المالية السابقة، يشعر مراقب الحسابات بهذه الوضعية داخل أجل ثلاثة أيام من اختتام السنة المالية.

يقدم مراقب أو مراقب الحسابات تقريراً خاصاً بشأن هذه الاتفاques إلى الجمعية العامة التي تبت فيه، ويحدد مضمون هذا

محدودة أو مسيرة لها أو متصرفاً فيها أو مديرها عاماً لها أو عضواً في جهاز إدارتها الجمعية أو في مجلس رقابتها.

#### المادة 57

لا تطبق أحكام المادة 56 على الاتفاques ..... المبرمة وفق شروط عادلة.

غير أن هذه الاتفاques تبلغ من طرف المعنى بالأمر إلى رئيس مجلس الإدارة ما لم تكن لها أدنى أهمية لأي من الأطراف بسبب موضوعها أو آثارها المالية. وتبلغ القائمة التي تضم موضوع وشروط هذه الاتفاques من قبل الرئيس إلى أعضاء مجلس الإدارة وإلى مراقب أو مراقب الحسابات في غضون ستين يوماً التي تلي اختتام السنة المالية.

#### المادة 58

يعين على المتصرف أو المدير العام المعنى بالأمر إطلاع مجلس على كل اتفاق تتطبق عليه المادة 56 بمجرد علمه بوجوده، ولا يحق له المشاركة في التصويت على الترخيص المطلوب.

يخبر رئيس مجلس الإدارة مراقب أو مراقب الحسابات بكل الاتفاques المرخص بها بمقتضى المادة 56 داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها، ويعرضها على موافقة الجمعية العامة العادية المقبلة.

يقدم مراقب أو مراقب الحسابات تقريراً خاصاً عن هذه الاتفاques إلى الجمعية العامة التي تبت فيه، ويحدد مضمون هذا التقرير المرسوم. وبالنسبة للشركات التي تدعى الجمهور للاكتتاب، يجب نشر التقرير الخاص بمراقب الحسابات وفقاً للكيفيات التي تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

لا يحق للمعني بالأمر المساهمة في عملية التصويت ولا تراعي أسهمه في حساب النصاب القانوني والأغلبية.

#### المادة 72

يقر مجلس الإدارة الدعوة لانعقاد جمعيات المساهمين، ويحدد جدول أعمالها ويحصر نص التوصيات التي تعرض عليها ونص التقرير المتعلق بتقديم هذه التوصيات.

يعد في نهاية كل سنة مالية جرداً مختلفاً عن انصار أصول وخصوص الشركة في تلك الفترة، وبعد القوائم التركيبية السنوية، طبقاً للشرع المعمول به.

كما يجب عليه بالخصوص أن يقدم للجمعية العامة العادية السنوية تقريراً للتسهيل يتضمن المعلومات المنصوص عليها في المادة

في حالة تعدد مراقبى الحسابات، ..... على أن يستدعي باقى مراقبى الحسابات ورئيس مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الرقابة ورئيس مجلس الإدارة الجماعية بصورة قانونية. ويكون أمر رئيس المحكمة ..... »

المادة 121

(الباقي دون تغيير)

تللزم الشركات التي تدعى الجمهور للاكتتاب بنشر إعلان بانعقاد الجمعية ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد جمعية المساهمين في إحدى الصحف المدرجة في القائمة المحددة طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ويتضمن هذا الإعلان البيانات ..... نص مشاريع التوصيات التي سيعرضها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية على أنظار الجمعية مع إضافة وصف دقيق للمساطر التي يجب على المساهمين اتباعها للمشاركة والتصويت في الجمعية، لاسيما كيفية التصويت بالوكالة أو عن طريق المراسلة.

يمكن ألا يتضمن الإعلان عن انعقاد الجمعية البيانات المشار إليها في الفقرة الأولى، وذلك حينما يتم نشر هذه البيانات من قبل الشركة على موقعها الإلكتروني على أبعد تقدير في نفس يوم نشر الإعلان المذكور. في هذه الحالة، يشار في هذا الأخير إلى عنوان موقعها الإلكتروني المذكور أعلاه.

يجب أن يوضع أو يوجه طلب إدراج مشاريع التوصيات في جدول الأعمال إلى المقر الاجتماعي مقابل إشعار بالوصول داخل ..... ويشير إلى هذا الأجل في الإعلان المذكور.

المادة 122

تم دعوة الجمعيات للانعقاد بواسطة إشعار ينشر في صحيفة محلول لها نشر الإعلانات القانونية.

إذا كانت كل أسهم الشركة إسمية، أو يمكن توجيه الاستدعاء إلى كل مساهم وفق الشكل والشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي وذلك عوض الإشعار المنصوص عليه في الفقرة الأولى.

عندما لا تلتقي الشركة التي تدعى الجمهور للاكتتاب من أي مساهم طلباً لإدراج مشاريع التوصيات في جدول الأعمال، وفق الشروط المشار إليها في المادة 121 أعلاه، يعتبر الإعلان بانعقاد الجمعية بمثابة إعلام بالدعوة لانعقادها كما تم نشره.

المادة 136

ثبت مداولات الجمعيات ..... وفقاً للشروط التي تنص عليها المادة 53.

التقرير بمرسوم.

وبالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يجب نشر التقرير الخاص بمراقبى الحسابات وفقاً للكيفيات التي تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

لا يمكن للمعنى بالأمر ..... في حساب النصاب والأغلبية.

(الباقي بدون تغيير)

المادة 102

تخول مجلس الإدارة الجماعية ..... وجمعيات المساهمين.

تلزم الشركة في علاقتها ..... ولا يكفي مجرد نشر النظام الأساسي لإقامة هذه الحجة.

لا يحتج ضد الأغيار ..... مجلس الإدارة الجماعية.

يتداول مجلس الإدارة الجماعية ..... من صبغة جهاز يتولى إدارة الشركة جماعياً.

يتحمل مجلس الإدارة الجماعية أيضاً، إن تعلق الأمر بالشركات التي تدعى الجمهور للاكتتاب، مسؤولية المعلومات الموجهة إلى المساهمين وإلى العموم المنصوص عليها في الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 116

يقوم مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بدعوة الجمعية العامة للانعقاد، وفي حالة عدم قيامهما بذلك، يمكن للأشخاص الآتي ذكرهم أن يقوموا بدعوتها للانعقاد عند الاستعجال :

1 ..... ;

2 ..... ;

3 ..... ;

4 ..... ;

5 - مجلس الرقابة

لا يحق لمراقب ..... من مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة ومجلس الإدارة الجماعية.

يمكن القيام بالإيداع المذكور أعلاه بطريقة إلكترونية وفق الشروط المحددة بنص تنظيمي.

في حالة عدم القيام بذلك.....  
(الباقي دون تغيير)

المادة 161

لا يمكن تعين الأشخاص الآتي ذكرهم كمراقبي حسابات:

- 1 ..... ;
- 2 ..... ;

3 - الذين يتلقون من الأشخاص المشار إليهم في البند 1 أعلاه ، أو من الشركة أو الشركات التابعة لها أجرا كيما كان عن خدمات قد تمس باستقلاليتهم أو يزاولون لفائدة الشركة أو الشركات التابعة لها وظائف قد تمكنتهم من اتخاذ قرارات بشأن وثائق، أو تقييمات أو موافق ساهموا في إعدادها أو تجعلهم في وضع يمثلون معه الشركة أو الشركات التابعة لها ويقومون بتوظيف المستخدمين.

4 - شركات الخبرة.....  
(الباقي دون تغيير)

المادة 179 المكررة

يتعين على مراقب الحسابات فور الاستقالة إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فيما يتعلق بالشركات التي تدعى الجمهور للإكتتاب.

في حالة عدم تعين الجمعية العامة لمراقب الحسابات داخل أجل ستين يوما من تاريخ تقديم الاستقالة، يعمل رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، على تعينه بأمر منه وذلك بطلب من أي مساهم، على أن تتم دعوة المتصرفين بصفة قانونية.

تطبق الأحكام الواردة في الفقرة الثانية أعلاه في حالة وفاة مراقب الحسابات.

تنتهي المهمة المسندة بهذه الكيفية عند قيام الجمعية العامة بتعيين مراقب الحسابات.

المادة 197

لا يحق بأي حال من الأحوال أن يقل الأجل المخول للمساهمين القدامي لممارسة حقوقهم في الإكتتاب عن عشرين يوما تحسس من تاريخ افتتاح الإكتتاب.

يبين هذا المحضر .....نص التوصيات المعروضة على التصويت ونتائج التصويت.

يحدد هذا المحضر على الأقل، بالنسبة لكل توصية، عدد الأسهم التي تم التصويت عليها بطريقة صحيحة، ونسبة رأس المال الشركة الممثل لهذه الأصوات، ومجموع عدد الأصوات المعتبر عنها بطريقة صحيحة، وكذا عدد الأصوات المعتبر عنها لفائدة كل توصية أو ضدها، وعند الاقتضاء، عدد الممتنعين.

نشر الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم على موقعها الإلكتروني في أجل لا يتعدى 15 يوما من انعقاد الجمعية نتائج التصويت المنجز وفقا للفقرة السابقة.

المادة 141

يحق لكل مساهم .....الاطلاع بنفسه في المقر الاجتماعي للشركة على ما يلي :

- 1 ..... ;
- 2 ..... ;
- 3 ..... ;
- 4 ..... ;
- 5 ..... ;

6- تقرير مراقب أو مراقب الحسابات المعروض على أنظار الجمعية والتقرير الخاص المخصوص عليه، حسب الحال، في الفقرة الثالثة من المادة 58 أو في الفقرة الرابعة من المادة 97 أعلاه؛

- 7 .....

8- القائمة المخصوص عليها، حسب الحال، في الفقرة الثانية من المادة 57 أو المادة 96 أعلاه؛

9) قائمة الاتفاقيات المخصوص عليها في المادتين 56 و 95. غير أنه يمكن لكل مساهم أن يحصل على نسخة من هذه الاتفاقيات على نفقة他自己.

(الباقي دون تغيير)

المادة 158

يجب إيداع نظيرين من القوائم التركيبية مرفقين بنسخة من تقرير مراقب أو مراقب الحسابات بكتابه ضبط المحكمة داخل أجل شهرين من تاريخ مصادقة الجمعية العامة عليها.

<p>..... قيمة مجموع الأسهم التي تملکها.</p> <p>لا تخول الأسهم التي تملکها الشركة حق التصويت أو الحصول على أرباح الأسهم.</p> <p>(باقي دون تغيير)</p> <p>المادة 280</p> <p>يمنع على الشركة :</p> <p>..... 1 - .....</p> <p>يتعين على مؤسسي الشركة ..... يقوموا بتحرير الأسهم التي اكتتبها الشركة أو اشتراها خرقا لأحكام الفقرة السابقة.</p> <p>حينما يتم اكتتاب الأسهم ..... ويعتبر هذا الشخص ، فضلا عن ذلك، كما لو اكتتب تلك الأسهم لحسابه الخاص.</p> <p>يجب أن تفوت الأسهم ..... داخـلـ أـجـلـ سـتـةـ أـشـهـرـ اـبـتـادـهـ منـ تـارـيـخـ اـكـتـابـهـاـ أوـ شـرـاءـهـاـ؛ـ وـيـجـبـ أنـ تـلـغـيـ عـنـ اـنـصـارـاـمـ هـذـاـ أـجـلـ.</p> <p>(باقي دون تغيير)</p> <p>المادة 281</p> <p>خلافا لأحكام البند الأول من المادة 280 ، يمكن للشركات المقيدة سنداتها في بورصة القيم شراء أسهمها في البورصة وذلك قصد تيسير سيولة سوق هذه الأسهم، أو تفويت الأسهم المقتناة، بعوض أو بدون عوض، لمستخدمي أو مسيри الشركة.</p> <p>لهذا الغرض ، يجب أن تكون الجمعية العامة العادية قد أدّنت ..... ملـدةـ تـفـوـقـ ثـمـانـيـةـ شـهـرـاـ؛ـ لـتـحـرـيرـ تـكـرـيـمـيـاـ ..... اـتـخـاذـ قـرـارـ بـشـأنـ هـذـهـ اـعـلـمـيـةـ،ـ تـحـتـ طـائـلـةـ الـبـطـلـانـ،ـ إـلـاـ عـلـىـ أـسـامـ بـيـانـ لـلـمـعـلـومـاتـ قـامـتـ بـإـعـادـهـ الشـرـكـاتـ،ـ وـتـؤـشـرـ عـلـيـهـ الـهـيـئـةـ الـمـغـرـبـيـةـ لـسـوقـ الرـاسـمـيـلـ،ـ ثـمـ يـنـشـرـ وـفـقـ الشـروـطـ وـالـشـكـلـيـاتـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فـيـ القـانـونـ 12-44ـ الـمـتـعـلـقـ بـدـعـوـةـ الجـمـهـورـ إـلـىـ اـكـتـابـ وـبـالـمـعـلـومـاتـ الـمـطـلـوـبـةـ إـلـىـ الـأـشـخـاصـ الـمـعـنـوـيـةـ وـالـهـيـئـاتـ الـتـيـ تـدـعـوـ الجـمـهـورـ إـلـىـ اـكـتـابـ فـيـ أـسـهـمـهاـ أوـ سـنـدـاتـهاـ.</p> <p>يجب أن تفوت الأسهم التي تملکها الشركة بعد انصرام مدة ثمانية عشر شهرا المنصوص علىها أعلاه داخـلـ أـجـلـ سـتـةـ أـشـهـرـ تـحدـدـ الإـدـارـةـ ..... بـعـدـ اـسـتـشـارـةـ</p>	<p>ينتهي أجل الاكتتاب ..... على أساس غير قابل للتخفيف.</p> <p>المادة 222</p> <p>يمكن لشركة ما أن تضمها ..... عن طريق الإدماج. كما يمكنها أن تقدم جزءا ..... قائمة عن طريق عملية الانفصال. كما يمكنها أخيرا ..... تأسيس شركات جديدة عن طريق عملية الانفصال والإدماج.</p> <p>للشركات التي توجد في طور التصفية أن تقوم بهذه العمليات شريطة ألا يكون قد تم الشروع في توزيع أصولها بين الشركاء.</p> <p>عندما تكون شركة أو مجموعة من الشركات المقيدة أسمها في بورصة القيم طرفا في إحدى هذه العمليات، المشار إليها في هذه المادة، فإنه لا يمكن، تحت طائلة البطلان، اتخاذ قرار بشأن إحدى هذه العمليات إلا على أساس بيان المعلومات الذي أعدته، وأشارت عليه الهيئة المغربية لسوق الراسمي، وتم نشره وفق الشروط والشكليات المنصوص عليها بمقتضى القانون 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب والمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها.</p> <p>المادة 248</p> <p>يجب أن يبقى السهم العيني إسميا لمدة سنتين مواتيتين لتقيد الشركة بالسجل التجاري أو لتحقيق الزيادة في رأس المال.</p> <p>لا تطبق أحكام الفقرة السابقة على الشركات المقيدة أسمها في بورصة القيم.</p> <p>المادة 279</p> <p>لا يمكن للشركة أن تملك بصورة مباشرة أو بواسطة شخص يتصرف لحسابها باسمه الخاص أكثر من نسبة من رأس المال محددة بمقتضى نص تنظيمي. بالنسبة للشركات غير المقيدة أسمها في بورصة القيم، يجب أن تكون الأسهم التي تملکها إسميا وأن يتم تحريرها بالكامل عند تملکها.</p> <p>وفي حالة عدم القيام بذلك ، يلزم أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بتحرير تلك الأسهم وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 352.</p> <p>لا يمكن أن يترتب عن تملك أسهم ..... يقل عن رأس المال بزيادة الاحتياطي غير القابل للتوزيع.</p> <p>يجب أن تتوفر الشركة ..... بعد استشارة</p>
---	--

<p><b>المادة 58 مكررة مرتين</b></p> <p>تنشر الشركة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، من تاريخ إبرام الاتفاق، العناصر المنصوص عليها في المادة 58 مكررة أعلاه، بأي وسيلة نشر تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وذلك تحت طائلة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 420 أدناه.</p> <p><b>المادة 97 مكررة</b></p> <p>بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يتعين على الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 95 من هذا القانون أيضا إخبار مجلس الرقابة بالعناصر التي تسمح بتقدير مصالحهم المرتبطة بإبرام الاتفاques المنصوص عليها في نفس المادة، ولاسيما طبيعة العلاقات التي تربط بين أطراف هذه الاتفاques، والأسباب الاقتصادية المبررة لإبرامها، وكذا مختلف الخصائص المرتبطة بها.</p> <p><b>المادة 97 مكررة مرتين</b></p> <p>تنشر الشركة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، من تاريخ إبرام الاتفاق، العناصر المنصوص عليها في المادة 97 مكررة أعلاه، بأي وسيلة نشر تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وذلك تحت طائلة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 420أدناه.</p> <p><b>المادة 106 مكررة</b></p> <p>يجب على الشركات المقيدة أسهامها في بورصة القيم، أن تحدث لجنة لتدقيق الحسابات تعمل تحت مسؤولية مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة حسب الحالة.</p> <p>تكلف هذه اللجنة بمتابعة القضايا المتعلقة بإعداد ومراقبة المعلومات المحاسباتية والمالية.</p> <p>تضم هذه اللجنة التي تحدد تركيبتها من طرف المجلس المشار إليه أعلاه، المتصرفين وأعضاء مجلس الرقابة الذين لا يمارسون وظيفة أخرى داخل الشركة.</p> <p>يجب على أعضاء اللجنة التوفّر على تجربة كافية في المجال المالي أو المحاسبي والاتسام بالاستقلالية انطلاقا من معايير يضعها المجلس المذكور ويقوم بنشرها وفق الكيفيات التي تحددها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.</p> <p>دون المساس بصلاحيات ومسؤوليات الهيئات المكلفة بالإدارة أو التسيير، تكلف لجنة تدقيق الحسابات، على الخصوص، بما يلي:</p> <p>1 - متابعة إعداد المعلومات الموجة للمساهمين وللعموم وللهيئات المغربية لسوق الرساميل؛</p>	<p><b>المادة 357</b></p> <p>إذا أصبحت الوضعية..... لأجل تقرير ما إذا كان الوضع يستدعي حل الشركة قبل الأوان.</p> <p>إذا لم يتم اتخاذ قرار حل الشركة ، تكون هذه الأخيرة ملزمة ، في أجل أقصاه نهاية السنة المالية الثانية الموالية لتلك التي أفرزت الخسائر، مع مراعاة أحكام المادة 360، بتخفيف رأس المالها ..... لما لا يقل عن ربع رأس المال الشركة.</p> <p><b>(الباقي دون تغيير)</b></p> <p><b>المادة 420</b></p> <p>يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000.....الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب.</p> <p>غير أنه، يمكن للأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة أن يودعوا الوثائق المشار إليها في المادة 158 أعلاه في أجل إضافي مدته شهرين.</p> <p>تؤدي عن هذا التأخير في الإيداع غرامة بمبلغ 5000 درهم لدى الخزينة العامة طبقاً لمدونة تحصيل الديون العمومية بناء على سند تنفيذي صادر عن رئيس المحكمة المختصة.</p> <p>تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة في حالة عدم التسوية داخل الأجل الإضافي.</p> <p><b>المادة الثانية</b></p> <p>يتتم على النحو التالي القانون رقم 17.95 السالف الذكر بالمواد 58 مكررة و 58 مكررة مرتين و 97 مكررة و 97 مكررة مرتين و 106 مكررة و 121 مكررة و 155 مكررة و 193 مكررة و 226 مكررة :</p> <p><b>المادة 58 مكررة</b></p> <p>بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، يتعين على الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة 56 من هذا القانون أن يخبروا أيضا مجلس الإدارة بالعناصر التي تسمح بتقدير مصالحهم المرتبطة بإبرام الاتفاques المنصوص عليها في نفس المادة، ولاسيما طبيعة العلاقات التي تربط بين أطراف هذه الاتفاques، والأسباب الاقتصادية المبررة لإبرامها، وكذا مختلف الخصائص المرتبطة بها.</p>
--	---

والطريقة أو الشروط التي يمكن وفقاً لها الحصول على تلك الاستثمارات، وتقوم الشركة بإرسالها على نفقتها إلى كل مساهم تقدم بطلب ذلك.

**المادة 155 مكررة**

يتعين على الشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب التوفّر على موقع إلكتروني تقييداً بالتزاماتها المتعلقة بإخبار المساهمين.

**المادة 193 مكررة**

تبلغ الشركة تقرير مجلس الإدارة ومجلس الإداره الجماعية في الحالات المشار إليها في المادتين 192 و193، إلى مراقب أو مراقب للحسابات 45 يوماً على الأقل قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة للبت في الزيادة في رأس المال.

يتم وضع تقرير مجلس الإدارة ومجلس الإداره الجماعية المذكورين أعلاه رهن إشارة المساهمين، بالمقر الاجتماعي للشركة أو بموقعها الإلكتروني أو بهما معاً، على أبعد تقدير في تاريخ نشر الإعلان بانعقاد الجمعية العامة المدعوة للبت في الزيادة في رأس المال.

**المادة 226 مكررة**

تطبق أحكام المواد 233 و234 و235 أدناه على الشركة أو الشركات المشاركة في عملية الدمج أو الانفصال والتي لم تتخذ شكل شركة مساهمة.

غير أنه بالنسبة للشركات غير الملزمة بتعيين مراقب الحسابات والتي لم تقم بهذا التعيين، فإنه يجب عليها تعيين خبير من بين الخبراء المحاسبين المسجلين في جدول هيئة الخبراء المحاسبين من أجل القيام بالمراجعةات المشار إليها في المادة 233 أدناه.

تطبق أحكام المواد 161، 162، 164، 179 و180 من هذا القانون على الخبراء المذكورين في هذه المادة.

**المادة الثالثة**

- تنسيق أحكام الفقرة الثانية من المادة 31 كما تحدّف المادتين 153 و154 من القانون رقم 95 المذكور أعلاه.

2- متابعة مدى فعالية أنظمة المراقبة الداخلية، وتدقيق الحسابات الداخلية، عند الاقتضاء، تسبيح المخاطر المرتبطة بالشركة:

**3 - متابعة المراقبة القانونية لحسابات الشركة والحسابات المدمجة:**

4 - دراسة ومتابعة استقلالية مراقبى الحسابات، لا سيما فيما يتعلق بتقديم خدمات إضافية إلى الجهة الخاضعة للرقابة.

تقدّم هذه اللجنة توصية إلى الجمعية العامة حول مراقبى الحسابات الذين تم اقتراح تعيينهم.

كما تقدّم هذه اللجنة تقارير إلى مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بصفة منتظمة حول أداء مهامها، وتقوم فوراً بتلبيغه بالصعوبات التي تواجهها.

**المادة 121 مكررة**

تنشر الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم، خلال الفترة المتواصلة التي تبدأ على أبعد تقدير في اليوم الحادي والعشرين الذي يسبق انعقاد الجمعية، على موقعها الإلكتروني المشار إليه أسفله في المادة 155 مكررة المعلومات والوثائق التالية:

(1) الإعلان المشار إليه في المادة 121.

(2) العدد الإجمالي لحقوق التصويت المتوفرة، وعدد الأسهم المكونة لرأسمال الشركة في تاريخ نشر الإعلان المشار إليه في المادة 121، ويحدد، عند الاقتضاء، عدد الأسهم وحقوق التصويت المتوفرة في هذا التاريخ لكل فئة من الأسهم؛

(3) الوثائق التي ستعرض على الجمعية؛

(4) نص مشاريع التوصيات التي ستعرض على الجمعية. مع إضافة مشاريع التوصيات المقدمة أو المودعة من قبل المساهمين إلى الموقع الإلكتروني فوراً بعد استلامها من قبل الشركة؛

(5) استثمارات التصويت بالراسلة والتصويت بالوكالة، إلا في الحالات التي توجه فيها الشركة هاته الاستثمارات إلى جميع المساهمين.

عندما لا يمكن، لأسباب تقنية، الولوج إلى هذه الاستثمارات على الموقع الإلكتروني، فعلى الشركة أن تشير بهذا الموقع إلى الأماكن

# **أوراق إثبات الحضور**

**(طبقاً للمادة 190 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين)**



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين  
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

## ورقة إثبات الحضور

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الثلاثاء 26 ماي 2015 بعد جلسة الأسئلة الشفهية

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتعديل اتفاقية القانون رقم 17.95 المتعلق

بشركات المساعدة.



الدورة البرلمانية : دورة ابريل 2015

السنة التشريعية : 2015 - 2016

الولاية التشريعية : 2015-2006

المدة الزمنية : سادسة واحدة

### السادة المستشارون أعضاء مكتتب اللجنة

ال مهمة	الاسم	الفريق أو الائمة السياسي	التوقيع	ملاحظات
رئيس اللجنة	السيد محمد كريم بن	الفريق الاستقلالي للوحدة والعدالة		
الخليفة الأول	السيد عبد الكريم بونمر	فريق الأصالة والمعاصرة		
الخليفة الثاني	السيد حسن أكليم	الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية		
الخليفة الثالث	السيد أحمد بنيس	فريق التجمع الوطني للأحرار		
الخليفة الرابع	السيد حفيظ وشاك	الفريق الاشتراكي		
الخليفة الخامس	السيد بناصر أزوڭال	الفريق الحرقي		
الخليفة السادس	السيد أمبارك السباعي	الفريق الحرقي		
الأمين	السيد الحسن أکوجکال	فريق التحالف الاشتراكي		
مساعد الأمين	السيد توفيق كمیل	فريق التجمع الوطني للأحرار		
المقرر	السيد عثمان عبد الرحيم	فريق الأصالة والمعاصرة		
مساعد المقرر	السيد مولاي الحسن طالب	الفريق الاشتراكي		

الفريق الاستقلالي  
الائمة السياسي  
النجمة والملائكة صرار  
الستار

محمد الهرري  
عبد الحفيظ وشاك  
محمد عزيز  
محمد عيسى



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين  
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

## ورقة إثبات الحضور



تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الثلاثاء 26 ماي 2015 بعد جلسة الأسئلة الشفوية

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتعديل وتميم القانون رقم 17.95

بشركات المساعدة.

### السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو الائمة السياسي	التوقيع	ملاحظات
السيد بن شماش حكيم	فريق الأصالة والمعاصرة	" " "	
السيد بنديدي ابراهيم	" " "	"	
السيد الورزازي عبد الرزاق	" " "	"	
السيد المخاصل الحسين	" " "	"	
السيد المصطفى الخلفاوي	" " "	"	
السيد المصطفى التومة	" " "	"	
السيدة فريدة نعيمي	" " "	"	
السيد عبد اللطيف ابودوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والعدالة	"	١٣
السيد عبد الحميد بلغيل	" " "	"	
السيد مصطفى أبو الفراج	" " "	"	
السيد فؤاد قديري	" " "	"	
السيد نعم ميارا	" " "	"	
السيدة خديجة الزومي	" " "	"	
السيد رفيق بنناصر	" " "	"	
السيد مصطفى القاسمي	" " "	"	
السيد مولاي ادريس العلوى الحسني	الفريق الحركي	"	
السيد ادريس مرون	" " "	"	
السيد محمد بورمان	" " "	"	

العربي حسين رئيس مجلس



## ورقة إثبات الحضور

تاريخ اتفاق الاجتماع: يوم الثلاثاء 26 ماي 2015 بعد جلسة الأسئلة الشفهية

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتبسيير وتميم القانون رقم 17.95 المتعلق

بشركات المساهمة.

### السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو الائمة السياسي	التوقيع	ملاحظات
السيد المعطي بنقدور	فريق التجمع الوطني للأحرار	" " "	
السيد عبد القادر سلامة	" " "		
السيد الحو المربوح	" " "		
السيد جمال السكاك	" " "		
السيد الحسين الشنكري	" " "		
السيد عمر مورو	الفريق الاشتراكي		
السيد مصطفى الهيبة	" " "		
السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري		
السيد عادل المعطي	" " "		
السيد محمد تاضومانت	" " "		
السيد أحمد الرحمنى	فريق التحالف الاشتراكي		
السيد محمد دعیدعة	الفريق الفرالي للوحدة والديمقراطية		
السيد محمد رماش	مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب		
السيد محمد سردي	مجموعة الاتحاد المغربي للشغل		
السيد عزيز اللبار	اللامتنمي		



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين  
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

## ورقة إثبات الحضور

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 4 يونيو 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتعديل وتميم القانون رقم 17.95

المتعلق بشركات المساهمة.

الدورة البرلمانية : دورة ابريل 2015

السنة التشريعية : 2015 - 2016

الولاية التشريعية : 2006-2015

المدة الزمنية : سبعة وسبعين

### السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

ال مهمة	الاسم	الفريق أو الائتماء السياسي	التوقيع	ملاحظات
رئيس اللجنة	السيد محمد كريمي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعايشية		
الخليفة الأول	السيد عبد الكريم بونمر	فريق الأصالة والمعاصرة		
الخليفة الثاني	السيد حسن أكليم	الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية		
الخليفة الثالث	السيد أحمد بنيس	فريق التجمع الوطني للأحرار		
الخليفة الرابع	السيد حفيظ وشاك	ال الفريق الاشتراكي		
الخليفة الخامس	السيد بناصر أزوکاغ	ال الفريق الحركي		
الخليفة السادس	السيد أمبارك السباعي	ال الفريق الحركي		
الأمين	السيد الحسن أكوجكال	فريق التحالف الاشتراكي		
مساعد الأمين	السيد توفيق كمبل	فريق التجمع الوطني للأحرار		
المقرر	السيد عثمان عبد الرحيم	فريق الأصالة والمعاصرة		
مساعد المقرر	السيد مولاي الحسن طالب	ال الفريق الاشتراكي		



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين  
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

## ورقة إثبات الحضور

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 4 يونيو 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال  
موضوع الاجتماع:مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتنغير وتميم القانون رقم 17.95  
المتعلق بشركات المساهمة.

### السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو الائتماء السياسي	التوقيع	ملاحظات
السيد بن شماش حكيم	فريق الأصالة والمعاصرة	" " " "	
السيد بنديدي ابراهيم	" " " "		
السيد الورزازي عبد الرزاق	" " " "		
السيد المخلص الحسين	" " " "		
السيد المصطفى الخليوي	" " " "		
السيد المصطفى التويمة	" " " "		
السيدة فريدة نعيمي	" " " "		
السيد عبد اللطيف ايدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	" " " "	
السيد عبد الحميد بلغيل	" " " "		
السيد مصطفى أبو الفراج	" " " "		
السيد فؤاد قديرى	" " " "		
السيد نعم ميارا	" " " "		
السيدة خديجة الزومي	" " " "		
السيد رفيق بنناصر	" " " "		
السيد مصطفى القاسمي	" " " "		
السيد مولاي ادريس العلوى الحسني	الفريق الحركي	" " " "	
السيد ادريس مردن	" " " "		
السيد محمد بورمان	" " " "		



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين  
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

## ورقة إثبات الحضور

تاریخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 4 يونيو 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال  
موضوع الاجتماع: موصلة دراسة مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتعديل وتميم القانون رقم 17.95  
المتعلق بشركات المساعدة.

### السادة المستشارون أعضاء اللجنة

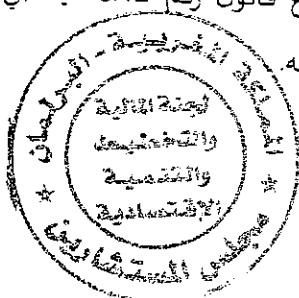
الاسم	الفريق أو الائتماء السياسي	التوقيع	ملاحظات
السيد المعطي بنقدور	فريق التجمع الوطني للأحرار	" " "	أمس
السيد عبد القادر سلامة	" " "	" " "	
السيد الحو المربوح	" " "	" " "	
السيد جمال السكاك	" " "	" " "	
السيد الحسين اشتكي	" " "	" " "	
السيد عمر مورو	الفريق الاشتراكي	" " "	
السيد مصطفى الهمية	" " "	" " "	
السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري	" " "	
السيد عادل المعطي	" " "	" " "	
السيد محمد تاضومانت	" " "	" " "	
السيد أحمد الرحموني	فريق التحالف الاشتراكي	" " "	
السيد محمد دعیدعة	الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية	E M M	
السيد محمد رماش	مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب		
السيد محمد سري	مجموعة الاتحاد المغربي للشغل	س	
السيد عزيز البار	اللامتنمي		



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين  
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

## ورقة إثبات الحضور

**تاريخ اتفاق الاجتماع:** يوم الاثنين 8 يونيو 2015 على الساعة الثانية بعد الزوال  
**موضوع الاجتماع:** لبت في التعديلات والتصويت على مواد مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتعديل  
 وتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، وعلى مشروع القانون برمهه.



الدورة البرلمانية : دورة أبريل 2015

السنة التشريعية : 2015-2016

الولاية التشريعية : 2006-2015

المدة الزمنية : ساعتين

### السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

ال مهمة	الاسم	الفريق أو الائمة السياسي	التوقيع	ملاحظات
رئيس اللجنة	السيد محمد كريم	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاليمية		اعتذار
الخليفة الأول	السيد عبد الكريم بونمر	فريق الأصالة والمعاصرة		
الخليفة الثاني	السيد حسن أكليم	الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية		
الخليفة الثالث	السيد أحمد بنيس	فريق التجمع الوطني للأحرار		
الخليفة الرابع	السيد حفيظ وشاك	الفريق الاشتراكي		اعتذار
الخليفة الخامس	السيد بناصر أزوکاغ	الفريق الحركي		
الخليفة السادس	السيد أمبارك السباعي	الفريق الحركي		
الأمين	السيد الحسن أوكوجوال	فريق التحالف الاشتراكي		
مساعد الأمين	السيد توفيق كمبل	فريق التجمع الوطني للأحرار		
المقرر	السيد عثمان عبد الرحيم	فريق الأصالة والمعاصرة		
مساعد المقرر	السيد مولاي الحسن طالب	الفريق الاشتراكي		اعتذار



## ورقة إثبات الحضور

تاریخ انعقاد الاجتماع: يوم الاثنين 8 يونيو 2015 على الساعة الثانية بعد الزوال

موضوع الاجتماع: للبت في التعديلات والتصويت على مواد مشروع قانون رقم 78.17 يقتضي بغير

وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة. وعلى مشروع القانون برمه.

### السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو الائمة السياسي	التوقيع	ملاحظات
السيد بن شماش حكيم	فريق الأصالة والمعاصرة	" " "	
السيد بنديدي ابراهيم		" " "	
السيد الورزازي عبد الرزاق		" " "	
السيد المخلص الحسين		" " "	
السيد المصطفى الخافوبي		" " "	
السيد المصطفى التومة		" " "	
السيدة فريدة نعيمى		" " "	
السيد عبد اللطيف ابدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والعدالة	" " "	اعذرة
السيد عبد الحميد بالفيل		" " "	اعذرا
السيد مصطفى أبو الفراج		" " "	
السيد فؤاد قديرى		" " "	
السيد نعم مبارى		" " "	
السيدة خديجة الزومي		" " "	
السيد رفيق بناصر		" " "	
السيد مصطفى القاسمى		" " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركى	" " "	
السيد ادريس مرون		" " "	
السيد محمد بورمان		" " "	

الدكتور سعيد العلوي الحسني رئيس الاجتماع



## ورقة إثبات الحضور

تاریخ انعقاد الاجتماع: يوم الاثنين 8 يونيو 2015 على الساعة الثانية بعد الزوال

موضوع الاجتماع: للبت في التعديلات والتصويت على مواد مشروع قانون رقم 8.12

وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، وعلى مشروع القانون برمه.

### السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو الائتماء السياسي	التوقيع	ملاحظات
السيد المعطي بنقدور	فريق التجمع الوطني للأحرار	" " "	
السيد عبد القادر سلامة		" " "	
السيد الحو المريوح		" " "	
السيد جمال السكاك		" " "	
السيد الحسين اشناكي		" " "	
السيد عمر مورو	الفريق الاشتراكي		اعتذار
السيد مصطفى الهيبة		" " "	اعتذار
السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري		
السيد عادل المعطي		" " "	
السيد محمد تاضومات		" " "	
السيد أحمد الرحموني	فريق التحالف الاشتراكي		
السيد محمد دعیدة	الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية	EZZ	
السيد محمد رماش	مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب		
السيد محمد سردي	مجموعة الاتحاد المغربي للشغل	K	
السيد عزيز النبار	اللامتنمي		